



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

الموضوع

دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة قائمة الدخل

دراسة حالة: مؤسستي الحليب ومشتقاته و مؤسسة نقل المسافرين
لولاية "بسكرة" و محافظتي الحسابات

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في (المسار)
تخصص : تدقيق محاسبي

الأستاذ المشرف:

كمال منصوري

إعداد الطالب:

بن مشيش موسى

رقم التسجيل:/2013
تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2012-2013

التشكرات

لا يسعني الا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الذي أشرفه علي ولم يهزل علي بالإرشادات والنصائح والتوجيهات من أجل مواجهة التحديات المستقبلية .

الأستاذ : جمال منصورى

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي بلوفى عبد الحكيم الذي كان سنداً لي لأعمل المذكرة جازاه الله عني بألف خير و إلى كل أساتذتي

ولا يفوتني أن أعبر عن تحياتي إلى كل الأحباب وأصدقاء النضال وكل من ساندني من قريب أو بعيد وأخص بالذكر

والدي العزيزين

"إخوتي" و "خطيبتي وردة"

و أصدقائي: فوزى مزوزى , نجيب رمضان , رماضة فروق و رماضة حمزة

وصديقي المرحوم : صالح لونيسي

الفهرس

أ..... شكر و عرفان

مقدمة

ب..... عامة

الفصل الأول : إطار عام حول التدقيق المحاسبي

1 تمهيد :

المبحث الأول : ماهية مراجعة

2 الحسابات

المطلب الأول : الإطار التاريخي

2 للمراجعة

3 المطلب الثاني : تعريف المراجعة

المطلب الثالث : علاقة المحاسبة

4 بالمراجعة

5 المبحث الثاني : المراجعة و منافعها

6 المطلب الأول : مسببات الحاجة للمراجعة

المطلب الثاني: أنواع المراجعة

8

11 المطلب الثالث : أهداف المراجعة

14 المطلب الرابع : أهمية مراجعة الحسابات

15 المبحث الثالث : معايير و طرق مراجعة الحسابات

المطلب الأول : المعايير العامة للمراجعة أو المعايير

15 الشخصية

المطلب الثاني : معايير الفحص الميداني.....16

المطلب الثالث : معايير التقرير (تقرير

المراجع).....17

المطلب الرابع : طرق

المراجعة.....18

المبحث الرابع : ماهية مهمة محافظ

الحسابات.....19

المطلب الأول : تعريف مهمة محافظ الحسابات.....19

المطلب الثاني: خصائص مهمة محافظ الحسابات.....20

المطلب الثالث : إجراءات تنفيذ مهمة محافظ

الحسابات.....23

المبحث الخامس :مسؤوليات محافظ الحسابات.....24

المطلب الأول : مسؤولي مدقق الحسابات.....25

المطلب الثاني : المسؤولية المدنية.....27

المطلب الثالث : مدى مسؤولية المراجع عن عدم اكتشاف الغش بعد صدور

تقريره.....32

خلاصة الفصل

الفصل الثاني : جودة قائمة الدخل

تمهيد35

المبحث الأول : ماهية القوائم

المالية.....36

المطلب الأول :مفهوم القوائم المالية.....36

37	المطلب الثاني : أهداف القوائم المالية.....
	المطلب الثالث : أنواع القوائم
38	المالية.....
	المطلب الرابع : الفرضيات الأساسية لاعداد القوائم
40	المالية.....
	المطلب الخامس : الخصائص النوعية للقوائم
41	المالية.....
43	المبحث الثاني : ماهية قائمة الدخل.....
44	المطلب الأول:تعريف قائمة.....
45	المطلب الثاني :طرق إعداد قائمة الدخل.....
50	المبحث الثالث : تدقيق قائمة الدخل.....
50	المطلب الأول : عناصر قائمة الدخل.....
53	المطلب الثاني :مراجعة عمليات المشتريات.....
	المطلب الثالث : مراجعة عملية مردودات
55	المشتريات.....
	المطلب الرابع : مراجعة عمليات المبيعات
55
	المطلب الخامس : مراجعة مردودات
57	المبيعات.....
57	المطلب السادس : مراجعة الرواتب و الأجور.....

المبحث الرابع : العلاقة بين التدقيق المحاسبي و جودة معلومات قائمة

الدخل.....59

المطلب الأول : جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية و قياسها.....59

المطلب الثاني : خصائص جودة المعلومات المحاسبية.....63

المطلب الثالث : مقاييس مستوى جودة و موثوقية القوائم

المالية.....65

المطلب الرابع : مساهمة التدقيق في تحسين جودة قائمة

الدخل.....66

71 خلاصة الفصل

الفصل التطبيقي : دراسة حالة مؤسسة مؤسستي الحليب و مشتقات و مؤسسة نقل المسافرين و آراء محافظي الحسابات .

تمهيد :.....72

المبحث الأول :مؤسسة الحليب و مشتقاته.....72

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة.....73

المطلب الثاني : كيفية قراءة و استغلال جدول حسابات النتائج لسنة 2012 كمراجع

.....74

المبحث الثاني : مؤسسة نقل المسافرين76

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة.....77

المطلب الثاني : كيفية قراءة و استغلال جدول حسابات النتائج لسنة 2012 كمراجع.....77

المبحث الثالث :آراء محافظي الحسابات حول أبعاد

الدراسة.....79

المطلب الأول : التعريف بالمحافظين79

المطلب الثاني : آرائهم الشخصية حول الأبعاد 80

خلاصة الفصل..... 82

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس الجداول

- 1- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.....46
- 2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.....48

المقدمة العامة

يشهد عالم المال و الأعمال، منذ فترة، جملة من التحولات و التغيرات الناجمة في معظمها عن عديد الأزمات المالية و الاقتصادية، و التي هزت عديد الاقتصاديات خاصة المتقدمة منها. و قد نتج عنها تحقيق بعض الشركات العملاقة مثل: Enron, Woldcom, Parmalat, Lernout & Hauspie ... لخسائر مالية كبيرة، ليس بسبب نشاطات غير شرعية و إنما بسبب الكيفية التي أظهرت من خلالها وضعياتهم المالية. فباعتبار مثل هذه الشركات مسجلة و تتعامل في الأسواق المالية حاولت إظهار أوضاع مالية معاكسة للحقيقة مما أدى إلى فقدان الثقة فيها و كذا في الأسواق المالية مما أدى إلى انصراف المستثمرين عنها. تلك القوائم المالية و خاصة قائمة الدخل التي أعدت بطريقة لم تظهر حقيقة الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية، والتي ترتب عنها فقدان المعلومات المحاسبية لأحد أهم العوامل التي تميزها ألا و هو عامل الجودة.

فبفعل مهنة التدقيق التي تهدف في مضمونها لتحسين الصورة المحاسبية للمعلومات، و الصورة المالية للشركة، و تحقيق نتائج مالية جيدة، تعتمد الشركات، التي تنشط في الأسواق المالية خاصة، إلى إعداد و تقديم قوائم مالية تظهر وضعيات مالية ايجابية، حتى و لو كان هذا لا يعكس الوضع الحقيقي للشركة. و هنا تجد مثل هذه الشركات نفسها أمام قيدين. القيد الأول و يتمثل في ضرورة احترام القواعد القانونية في المعاملات التي تقوم بها. أما القيد الثاني فيتمثل في ضرورة إعطاء صورة ايجابية عن الوضعية المالية، و التي قد لا تعكس الوضع الحقيقي، حتى تستطيع المنافسة.

و كذلك الوضعية التي عاشتها إحدى أكبر الشركات للطاقة في العالم شركة انرون التي انهارت نتيجة ما كانت تخفيه من حقائق حول وضعيتها المالية و التي تأمرت فيه شركة أندرسن للمراجعة و ان كانت المراجعة سلاح ذو حدين اما للرفع من مستوى الأداء للمؤسسات أو تهديم و إفناء للمؤسسات فهنا يمكننا طرح التساؤل التالي:

مشكلة البحث

ما هو دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية (قائمة الدخل) ؟

و تتفرع هذه الإشكالية الأساسية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما معنى التدقيق أو المراجعة

- ما معنى قائمة الدخل من وجهة نظر مستعملي القوائم المالية
 - ما كيفية استغلال المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل من خلال الفحص و التحقيق و التقرير
 - ما العلاقة بين التدقيق المحاسبي و جودة معلومات قائمة الدخل
 - هل تحسين قائمة الدخل من حيث تبسيط المعلومة المحاسبية من حيث المصدر و الاستعمال يزيد من جودتها .
- ومن خلال هذه الأسئلة الفرعية ركزنا على الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها على الآتي :

- توجد علاقة بين الفحص المحاسبي و جودة قائمة الدخل
- توجد علاقة بين التحقيق المحاسبي و جودة قائمة الدخل
- توجد علاقة بين التقرير المحاسبي و جودة قائمة الدخل
- تتأثر جودة قائمة الدخل بكيفية استغلال و قراءة قائمة الدخل

- دوافع إختيار الموضوع

تم اختياري لهذا الموضوع نتيجة لتفاعل عدة عوامل من بينها :

- 1- دراستنا الخاصة في ميدان العلوم التجارية سمحت لنا بإختيار هذا الموضوع لأن طلاب هذا الفرع هم فقط الذين لهم الحق في الدخول إلى التربص ليصبحوا خبراء محاسبين .
 - 2- أرغب أن أكون محافظ حسابات وخبيرة محاسبة.
 - 3- رغبتني وميولي إلى البحث والتنقيب سمح لي بالتعمق في المسألة .
- تعتبر المراجعة موضوع حديث يتعلق بأحداث اليوم ويجب تجديده باستمرار
- 4 - أهمية الموضوع في الميدان العملي وخاصة منذ إدخال الإعلام الآلي في ميدان المحاسبة ، المالية والتسيير .
 - 5- أغلبية الشركات تعاني من سوء التسيير مما أدى ببعضها إلى التصفية .
 - 6تعتبر دراسة المراجعة بمثابة المرحلة النهائية في مجال الدراسات المحاسبية .

– أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على النواحي الفنية والعملية لمهنة المراجع ، حيث تعتبر هذه المهنة من المهن العريقة في الدول المتقدمة إلا أنها لا تحظى بالإهتمام اللازم في بلادنا إذ تكمن أهميتها في الخدمات التي تؤديها لجهات مختلفة (المساهمين ، المديرين ، العمال ، مصالح الضرائب ، الموردين ، الزبائن ، البنوك والمؤسسات المالية ،) ، فهي تخدم الإقتصاد الوطني بصفة عامة وتساهم بشكل كبير في تنمية المجتمعات في مجال الإستثمارات والكشف على حالات الإسراف أو التلاعب والغش ، حيث هي تضمن الشفافية في عملية التسيير .

وقد حاولنا أن يكون العرض مختصراً و واضحاً و متسلسلاً قدر الإمكان ، وأن يجمع بين الجوانب العلمية والعملية ، حتى يستطيع القارئ أن يقف على آخر التطورات العلمية في هذا الموضوع ، و أن يتمكن أيضاً من ممارسة مهنة المراجعة إذا كان لديه الإستعداد والرغبة في ذلك ، كما أتمنى أن يعطي هذا البحث إضافات ويغني مكتبة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وجامعة بسكرة .

– أهداف البحث

يهدف البحث إلى معالجة مشكلة الشفافية و الوضوح و الموضوعية في القوائم المالية وخاصة قائمة الدخل التي تعتبر أهم القوائم المالية

- توضيح العلاقة التي تربط بين التدقيق المحاسبي و جودة قائمة الدخل

- معرفة جودة المعلومات المحاسبية التي تمس قائمة الدخل .

– المنهج المستخدم :

بعد الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية نكن قد حاولنا عرض خصائص المراجعة ، ومنه نعتمد على المنهج الوصفي للدراسة ، واللجوء إلى استعمال أسلوب المقارنة بالتحاكي مع مختلف المعلومات المحاسبية الموجودة في قائمة الدخل في الفصل التطبيقي.

– الدراسات السابقة:

إن كل ما استطعت الحصول عليه من كتب و مجلات و ملتقيات و مذكرات تعد جزءاً من الدراسة التي قمنا بها و التي أوردتهم في قائمة المراجع.

– حدود الدراسة

الإطار المكاني : بسكرة

الاطار الزمني : السداسي الثاني

- أبعاد الدراسة

التدقيق المحاسبي : الفحص , التحقيق , التقرير
جودة قائمة الدخل : الشفافية , الوضوح , الموضوعية , الملائمة.

- صعوبات البحث

- صعوبة إجراء فصل تطبيقي نظرا لحساسية هذا الموضوع في أرض الواقع وتضارب الآراء .
- عدم قدرتي على الحصول على المعلومات الكافية لإثراء هذا الموضوع .
- ضيق وقت الدراسة الذي لا يكفي للإلمام بالموضوع من كل جوانبه النظرية و التطبيقية .

خطة البحث المنتهجة

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا البحث إلى 3 فصول

- تناولنا في الفصل الأول ماهية مراجعة الحسابات ،وما هو محافظ الحسابات و ما هي الالتزامات

والمسؤوليات التي تقع على عاتقه.

- أما في الفصل الثاني تناولت القوائم المالية وبالأخص قائمة الدخل و ما العلاقة بين التدقيق و جودة

معلومات قائمة الدخل .

في الفصل الثالث دراسة حالة مؤسستي الحليب و مشتقاته ومؤسسة نقل المسافرين وكذلك آراء محافظي

الحسابات حول أبعاد الدراسة نظرا لخبرتهم الطويلة في هذا المجال .

المبحث الأول : ماهية مراجعة الحسابات

ان تحديد مفهوم دقيق لمراجعة الحسابات يقتضي بنا تناولها في قالبها التاريخي ثم أهم التعاريف لها لأن ظهور المراجعة و تطورها و وصولها إلى ماهي عليه الآن كان أمرا حتميا، بسبب توسع المؤسسة و تشعب وظائفها و زيادة تعقدها و تفرعها في وقتنا الحالي، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير مؤسساتهم و صعوبة تحديد المنحى الاقتصادي الذي تسلكه في ظل الأخطار الداخلية و الخارجية التي تهدد المؤسسة.

المطلب الأول : الإطار التاريخي للمراجعة

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال و الحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع و الاحتفاظ بالمواد في المخازن نيابة عنهم، فعلى حسب خالد أمين¹ فإن المراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين و اليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، و كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات و الأخطاء، بالتالي صحتها. المراجعة " AUDIT " مشتقة من الكلمة اللاتينية " AUDIRE " و معناها يستمع.

إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة و من جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى و التغييرات الكبيرة التي عرفتتها حركة التجارة العالمية و الاقتصاد العالمي بشكل عام والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص، لذلك سنورد فيما يلي أهم المراحل التاريخية للمراجعة:²

- قبل سنة 1850 : كانت الحكومة و المحاكم التجارية و المساهمين هم الذين يأمرن المحاسب بمنع وقوع الغش و معاقبة فاعليه و حماية الأموال من مختلف التلاعبات.

- قبل سنة 1900 : كانت الحكومة و المساهمين هما الذين يأمرن شخصا مهنيا في المحاسبة أو القانون بمنع وقوع الغش و تأكيد مصداقية الميزانية.

¹ . خالد أمين عبد الله. علم تدقيق الحسابات؛ الناحية النظرية؛ دار وائل للنشر و التوزيع، عمان 2007؛ ص 17-18.

² - محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي . المراجعة و تدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر 2003 ص 8

- قبل سنة 1940 : كانت الحكومة و المساهمين هما الذين يأمران بشخصا مهنيا في المراجعة والمحاسبة بمنع وقوع الغش و الأخطاء و الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
- قبل سنة 1970 : كانت الحكومة و المساهمين و البنوك هم الذين يتفقون مع شخص مهني في المراجعة حول الشهادة على صدق وسلامة وانتظام القوائم المالية التاريخية.
- قبل سنة 1990 : كانت الحكومة و المساهمين و هيئات أخرى هم الذين يتفقون مع شخص مهني في المراجعة أو المحاسبة أو الاستشارات المالية حول الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية و احترام المعايير المحاسبية و صدق وسلامة وانتظام القوائم المالية التاريخية.
- بعد سنة 1990 : كانت الحكومة و المساهمين و هيئات أخرى هم الذين يتفقون مع شخص مهني في المراجعة حول الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات و نوعية نظام الرقابة الداخلية وكذا العمل في ظل احترام المعايير على الحماية من الغش العالمي.³

ندرك من العرض السابق لتطور المراجعة، أن هذه الأخيرة أخذت أبعادا ترتبط بطبيعة الحاجة منها، حيث تغير القائم بها بتغير الأهداف المتوخاة منها أو بإثبات محدودية القائم بها على تحقيق هذه الأهداف، فضلا عن تغير ذات الهدف للسماح بتلبية رغبات الأمريين بها. نشير الى أن المبتغيات النهائية من المراجعة في الوقت الحالي أخذت أشكالا عدة تبعا لطبيعة مستخدم مخرجاتها مما أوجد أنواعا مختلفة للمراجعة تسعى إلى تلبية الرغبات المعبر عنها من قبل الاطراف المختلفة.

المطلب الثاني: تعريف المراجعة و تدقيق الحسابات

أ- المراجعة

يوجد العديد من التعاريف للمراجعة لكن سنحاول تقديم أهم التعاريف التي قدمت للمراجعة حيث عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها « عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية»⁴

و عرف "BONNAULT" ET "GERMOND" المراجعة على أنها « اختبار تقني صارم و بناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل و مستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة و على مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف و على مدى احترام

³ - المرجع السابق , ص 8

⁴ - المرجع السابق , ص 10- 11.

القواعد و القوانين و المبادئ المحاسبية المعمول بها، في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية و نتائج المؤسسة»

كما عرف "خالد أمين" المراجعة على أنها « فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات و الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً إنتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح و خسارة عن تلك الفترة»

ب - تدقيق الحسابات

هو عملية منتظمة و منهجية لجميع الأدلة و القرائن و تقويمها , بشكل موضوعي , التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و توصيل ذلك الى الأطراف المعنية.⁵

تبعاً إلى ما تم سرده في التعاريف السابقة، نلاحظ بأن هذه التعاريف ركزت على النقاط التي تتمحور حولها المراجعة و التدقيق و التي تشكل أبعاده وهي:⁶

1. الفحص

يقصد به فحص البيانات و السجلات المحاسبية و كل أدلة الإثبات و مسار المعالجة للتأكد من صحة و سلامة و حقيقة العمليات التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها، أي فحص القياس المحاسبي و هو القياس الكمي و النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

2 . التحقيق

يعبر التحقيق عن الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، و على مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، بمعنى التأكد من الوجود الفعلي و الميداني لعناصر الذمة على أرض الواقع.

و بما أن مخرجات النظام المحاسبي تتواجد بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة، فإن أي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتماً إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة أوتوماتيكية، لذلك فالمراجعة بإمكانها اكتشاف الخلل من خلال تقويم هذا النظام و التأكد من الاستمرارية في تطبيق الطرق المحاسبية و الالتزام بمعايير النظام المحاسبي في ظل التقيد بمعايير المراجعة المتفق عليها.

⁵ حسين القاضي و حسين دحود: أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص13

⁶ -محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 11- 12-

نشير إلى أن الفحص و التحقيق عمليتان مترابطتان ينتظر من خلالهما تمكين المراجع من إبداء رأي فني محايد حول ما إذا كانت عملية القياس للأحداث المالية أدت إلى انعكاس صورة صحيحة و سليمة لنتيجة و مركز المؤسسة الحقيقي.

3. التقرير

يقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المستخدمة لرأي المراجع سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة، نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من المراجعة و ثمرتها وبالتالي يبرز فيه جميع الجهود المبذولة من قبل المراجع والمؤطرة بالمعايير الكفيلة بإصدار الرأي الفني المحايد.

*إضافة الى ما تم تقديمه من التعاريف يمكن القول أن المصطلحات المستخدمة في ميدان التدقيق والمراجعة تتميز بشموليتها والتقارب الكبير بينها ، ويمكن الإشارة إلى المصطلحات الآتية:⁷

- **المراجعة La révision**: عبارة عن مراقبة محاسبية تتم غالبا من نهاية فترات محددة وتكون في كثير من الأحيان في نهاية السنة.

- **التدقيق Le contrôle**: فحص عام للحسابات من أجل التحقق من صحتها ومن أجل اكتشاف الأخطاء

- **التدقيق La surveillance**: عبارة عن مهمة للمراقبة العامة في فترات زمنية منتظمة وتكون غالبا ذات طبيعة تعاقدية.

- **التدقيق Audit**: مهمة للمراقبة تخص غالبا جزء من المحاسبة أو حتى حسابات محددة.

المطلب الثالث : علاقة المحاسبة بالمراجعة

تهتم المحاسبة بتسجيل العمليات المالية التي تحدث خلال فترة معينة، وتلخيص وتفسير نتائج تلك العمليات ، وإعداد القوائم المالية التي تحدد نتائج تلك العمليات في شكل ربح أو خسارة وإعداد المركز المالي للمشروع . والمحاسبة بهذا المعنى تتعامل مع البيانات الأصلية وتكون مسؤولة أساسا عن تلك البيانات، ولهذا فهي تعتبر بمثابة عمل إنشائي يهتم بتحليل وتبويب وتسجيل وتشغيل البيانات الأولية أو الأساسية ، وتصل بها حتى إعداد القوائم المالية .

أما المراجعة فهي على خلاف ذلك لأنها تعتبر عمل انتقادي ، ويبدأ المراجع في عمله المتعلق بالتحقق ، عندما يكون المحاسب قد انتهى من عمله إلى درجة كبيرة ، وتكون مهمة المراجع هي تحديد مدى ملاءمة القوائم المالية في عرض نتائج أعمال المشروع ، ولكي يؤدي المراجع هذا العمل فإنه يبدأ بالمخرجات الأساسية للمحاسبة وهي القوائم المالية ، بمعنى أن المخرجات الأساسية للمحاسبة (القوائم

⁷ -اسماعيل جوامع، محاضرات التدقيق المحاسبي، السنة 2، ماستر مادة التدقيق ومحاسبة الحسابات، السداسي الأول كلية العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، يسكرة 2012/1013، ص3

المالية) هي المدخلات الأساسية للمراجعة ، والتي يقوم المراجع بفحصها وتحديد مدى دقتها و إمكانية الاعتماد عليها . ويتطلب فحص القوائم المالية من المراجع أن يرجع إلى الوراء للإطلاع على دفاتر القيد والترحيل ومنها إلى المستندات الأصلية للعمليات .⁸

وقد يتطلب عمل المراجع ، أيضا ، الرجوع إلى بعض الأدلة خارج النظام المحاسبي لتقييم مدى إمكانية الاعتماد على القوائم الختامية . وفي جميع الحالات فإن السؤال الأساسي الذي يحاول المراجع الخارجي الإجابة عليه هو « هل القوائم المالية للمنشأة كاملة ودقيقة ومعروضة بطريقة صادقة ؟ » .

وحتى يستطيع المراجع الإجابة على هذا التساؤل ، فإنه لا يتعامل فقط مع البيانات الأساسية أو الخام الواردة في مستندات العمليات المختلفة للمشروع ، ولكنه يتعامل أيضا مع نتائج وملخصات هذه البيانات ، ونتيجة لذلك فمن الضروري أن يرتد المراجع إلى الوراء لتحديد ما إذا كان عمل المحاسب مرضيا أم لا . وقد يتوافر لدى مراجع الحسابات في حالات معينة قوائم وسجلات وحسابات معدة بطريقة جيدة ودقيقة ، أو قد تكون السجلات غير دقيقة وتنتهك كثيرا من المبادئ المحاسبية السليمة . ويقع على عاتق المراجع دائما تحديد نوعية القوائم و السجلات والبيانات كنقطة انطلاق رئيسية لما ينبغي أن يقوم به من فحوص .

و بناء على ما تقدم فإنه توجد علاقة وطيدة بين المحاسبة والمراجعة غير أن طبيعة كل منهما له ما يميزه عن الآخر ، فالمحاسبة عمل إنشائي ، بينما المراجعة عمل تحليلي ، هذا من ناحية ، كما أن المحاسب موظف لدى المنشأة تتحصر مهمته في الاتفاق أو العقد أو على ضوء القانون و هذا من ناحية أخرى .⁹

مما سبق يمكن القول أن وظائف المحاسبة هي القياس والاتصال ، بينما وظائف المراجعة هي الفحص و التقرير ، و أن عمل المراجع يبدأ عندما ينتهي عمل المحاسب .

المبحث الثاني : المراجعة و منافعها

لقد تطورت الحاجة للمراجعة بتطورها عبر العصور نظرا لمدى احتياج المجتمعات لخدماتها وقد تنامي دورها و أصبح أكثر أهمية في وقتنا الراهن ولا يمكن الاستغناء عنها ، خاصة في ظل النظام الرأسمالي الذي أطلق العنان للقوى المالية و الفكرية التوسعية مما أدى للبحث عن سبل الحصول على أجود المعلومات و أهمها في وقتها و اقتناص الفرص و تصحيح المسار الاقتصادي للشركات اعتمادا على مخرجات المراجعة وأخذها بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

⁸ - أحمد نور. مراجعة الحسابات :الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر 1984 ، ص 8
⁹ بن يخلف أمال. المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر جانفي 2002 ص21

المطلب الأول : مسببات الحاجة للمراجعة

ان المراجعة لن توجد ما لم يوجد مجتمع يطلب خدماتها . ولهذا أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية بيانا بالمفاهيم الأساسية للمراجعة حددت فيه أربع حالات تخلق طلبا على خدمات المراجعة :¹⁰

- التعارض بين القائمين بإعداد المعلومات (إدارة الوحدة) ومن يستخدمونها (الملاك ، الدائنين ، أو أي طرف ثالث بمنأى عن الإدارة) يمكن أن يؤدي إلى إنتاج المعلومات المتحيزة .
- الأهمية الإقتصادية الكبيرة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات .
- الخبرة المتقدمة المطلوبة لإعداد المعلومات والتحقق منها .
- العوامل التي تحول دون مقدرة مستخدمي المعلومات للوصول إلى هذه المعلومات بشكل مباشر وكذا عدم مقدرتهم على تقييم جودة تلك المعلومات بأنفسهم .

معنى هذا أنه إذا كان هناك تعارضا بين الملاك والدائنين والمجموعات الأخرى التي تستخدم القوائم المالية من ناحية ، وإدارة الشركة التي تتولى إعداد هذه المعلومات من ناحية أخرى فإن هذه القوائم المالية ستكون متحيزة. علاوة على ذلك ، فحيث أن المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية تساعد في اتخاذ القرارات المالية ، وطالما أن مستخدمي المعلومات غالبا تنقصهم الخبرة أو يوجد ما يمنعهم من التحقق بشكل مباشر من المعلومات التي يستخدمونها ، هذه العوامل مجتمعة تبين مدى الحاجة للمراجعة المستقلة .

وعلى وجه التحديد فإن مراجعة القوائم المالية يتم القيام بها للأسباب الثلاثة الآتية :

أ- إحتياجات الدائنين و المستثمرين

يقع على عاتق المراجعين المستقلين مسؤولية تقديم آراء غير متحيزة للدائنين بخصوص مدى عدالة عرض القوائم المالية . ويعد المراجعون المستقلون هم الأفراد الملائمون للقيام بهذه المهمة للعديد من الأسباب أهمها :أنه يتوافر لديهم المعرفة الكافية و الخبرة اللازمة للقيام بهذه الوظيفة ، و يسمح لهم قانونا بفحص السجلات اللازمة و تجميع الأدلة الكافية ، كما أنهم يتمتعون بالاستقلال عن إدارة الوحدات موضع المراجعة لأنهم ليسوا موظفين بهذه الوحدات .

يعتمد المستثمرون أيضا على عمل المراجع المستقل ، ففي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين كان المديرون والملاك يعرفون بعضهم البعض وفي كثير من الحالات كان الملاك هم المديرين. ولكن في وقتنا الحاضر ظهر ما يسمى بالملكية الغائبة نتيجة لتشتت ملكية المشروعات بين عدد كبير جدا من الملاك .فالملاك ليسوا على اتصال مباشر بعمليات المشروع ومن ثمة فإن شخص ما أو جهة ما يجب أن تقوم بوظيفة المراجعة نيابة عنهم وطالما أن قرارات المستثمرين تعتمد على القوائم المالية التي تعدها الإدارة فإنهم يصفون المراجعين المستقلين بأنهم حراس على سلامة وعدالة القوائم المالية .

¹⁰ محمد الفيومي و عوض لبيب. أصول المراجعة , المكتب الجامعي الحديث. عمان الأردن 1998 ص 21 - 25

ب- نظرية الوكالة : 11

تشرح نظرية الوكالة جانبا آخر من الطلب على المراجعة ، فهذه النظرية تعني أن مديري وملاك الشركة يرغبون في المصادقية التي تضيفها عملية المراجعة على بيانات القوائم المالية ، وقد ناقشنا آنفا حاجة الملاك وهي واضحة للعيان. أما طلب المديرين على المراجعة ورغبتهم في إجرائها فإنها تنشأ من حقيقة أن المديرين وكلاء عن الملاك ، ولكن كل طرف يعمل على تحقيق مصلحته الخاصة ولكل منهم أهداف مختلفة ، وطبقا لنظرية الوكالة فإن هذا الوضع يخلق تعارضا بين الملاك والمديرين. وقد يحاول الملاك أن يحصلوا على تعويض مقابل نتائج هذا التعارض الملحوظ بتخفيض مكافآت المديرين . ويعمل المديرين على تخفيض آثار هذا التعارض عن طريق إخضاع القوائم المالية التي يعدونها للمراجعة من قبل طرف مستقل ، وبناء على ذلك سيكون لدى الملاك حافزا أقل لتخفيض مكافآت المديرين ، كما يؤدي خضوع القوائم المالية للمراجعة إلى تحسين مكانة المديرين بالشركة وتخفيض درجة عدم ثقة الملاك في وكالة هؤلاء المديرين . فمثلا يهتم ملاك الشركة بالربحية طويلة الأجل وبالنمو المستمر في حصة الشركة في السوق ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها .في حين أن مديري الشركة يهتمون بتعظيم ربح السنة الحالية حيث تحتسب على أساسه مكافآتهم لذلك قد يستخدم المديرين سياسات معينة من شأنها زيادة ربح السنة الحالية على حساب الربحية طويلة الأجل مثل تسجيل إيرادات لم تتحقق بعد ، بناء على ذلك قد يقوم الملاك بتخفيض المكافآت السنوية أو إلغاؤها بالكامل ، ومن ثم فعندما يطلب المديرين إخضاع القوائم المالية للمراجعة من قبل المراجع المستقل فإن هذا يقنع الملاك أن المديرين لم يقوموا بتسجيل إيرادات غير محققة وأن المديرين يقومون بواجباتهم على وجه مرضى ، ونتيجة لذلك لا يتم خطة المكافآت السنوية .

ج - النظرية التحفيزية

يوجد اعتقاد لدى البعض أن المراجعة بالإضافة إلى كونها تمنح المصادقية للقوائم المالية ، فإنها تضيف قيمة، أيضا، لما تشتمل عليه هذه القوائم من معلومات نتيجة للاعتبارات التحفيزية. طبقا لهذا الاعتقاد فإن القائمين بإعداد القوائم المالية يكون لديهم الحافز للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه لأنهم يعرفون أن هذه القوائم ستخضع للمراجعة وبناء على ذلك فإن المعلومات التي تنطوي عليها القوائم المالية ستكون متمشية مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم .

وعلى الرغم من صعوبة قياس المنافع التحفيزية أو التحقق منها بشكل قاطع إلا أنه يوجد اعتقاد غريزي لدى البعض بأن العلم بخضوع القوائم المالية للمراجعة يمنع أو على الأقل لا يشجع على إعداد قوائم مالية مضللة أو غير سليمة .

11 - بن يخلف أمال : المراجعة الخارجية مرجع سابق، ص24

المطلب الثاني: أنواع المراجعة

إن التطور المستمر في الحياة الاقتصادية والمالية منذ القدم صاحبه تطورا في المراجعة كوظيفة داخل المؤسسة وكمهمة تؤكل لشخص خارج المؤسسة يسمى بالمراجع الخارجي، فالحاجة للنوع المعين تنبثق من الحاجة لفحص بند معين داخل المؤسسة ينسجم مع طبيعة هذا النوع.

المراجعة المالية :

1- من زاوية الإلزام القانوني

تقوم هذه الزاوية على درجة الإلزام القانوني للمراجعة، فهناك من المؤسسات من هي مجبرة على هذه المراجعة وهناك من هي غير مجبرة على ذلك، في إطار الذي سبق نميز بين نوعين من المراجعة في هذا البند.

- المراجعة الإلزامية؛

- المراجعة الاختيارية.¹²

1.1- المراجعة الإلزامية

هي المراجعة التي يلزم القانون القيام بها، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به و ما تمليه المعايير المؤطرة لهذه المراجعة، و هذا من أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة من المراجعة.

2.1- المراجعة الاختيارية

هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني و بطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات المسؤولية المحدودة و ذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي و عن نتائج الأعمال و المركز المالي الحقيقي للمؤسسة. إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء و خاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد.¹³

¹² خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات؛ الناحية النظرية؛ دار وائل للنشر و التوزيع، عمان 2007 الأردن؛ ص31

¹³ بن يخلف آمال : المراجعة الخارجية في الجزائر، مرجع سابق ص 25

2- من زاوية نطاق المراجعة

يعتبر نطاق المراجعة من بين أهم المحددات لطبيعة المراجعة الواجب إتمامها، ففي هذا النطاق يمكن أن نتصور النوعين التاليين:

1.2- المراجعة الكاملة

في هذا النوع من المراجعة يخول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، إذ يقوم بفحص البيانات و السجلات و القيود المثبتة وكل ما من شأنه أن يؤسس لإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى صحة مخرجات النظام المحاسبي وتمثيلها للواقع الفعلي لها. في ظل التصنيفات العديدة للمؤسسات و كبر حجمها وتعدد عملياتها، بات من الضروري تبني أسلوب العينة في اختيار المفردات التي يقوم المراجع بفحصها بغية إصدار رأي فني محايد حول جميع المفردات بما يعكس مسؤولية المراجع على جميع المفردات لا على العينة التي شملتها إختباراته.

نشير في الأخير إلى أن إتباع أسلوب العينة و الاختبار في المراجعة زاد من اهتمام المؤسسات بنظام الرقابة الداخلية، لإعتبار أن تحديد كمية الاختبارات و حجم العينة يعتمد على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.¹⁴

2.2- المراجعة الجزئية

تعتبر المراجعة الجزئية من بين الأنواع الأكثر تطبيقا في المراجعة الخارجية غير القانونية، إذ تتمثل في توجيه المراجع الخارجي الى مراجعة عنصر معين من مجموع العناصر، كمراجعة النقدية أو الديون أو الحقوق أو المخزون دون غيرها. يعود سبب انتشار هذا النوع الى تزايد الشكوك في بنود معينة دون غيرها.

تبعاً لما سبق، أصبح من الضروري تقييد هذا النوع من المراجعة بالعناصر الآتية:¹⁵

- وجود عقد كتابي يوضح نطاق عملية المراجعة

¹⁴ بن يخلف آمال : المراجعة الخارجية في الجزائر، مرجع سابق ص 66

¹⁵ خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات؛ مرجع سابق؛ ص28

- إبراء ذمة المراجع من القصور و الإهمال في مراجعة بند لم يعهد إليه
- حصر مسؤولية المراجع في مجال المراجعة أو في البند المعهود إليه.

3- من زاوية توقيت المراجعة¹⁶

نميز في هذه الزاوية بين نوعين من المراجعة، هما المراجعة المستمرة و التي هي غير محدودة بالوقت و المراجعة النهائية و التي هي محدودة بالوقت و عادة ما تكون عند نهاية الدورة المحاسبية، لذلك سنتطرق إلى النوعين التاليين من المراجعة و الناجمين عن هذه الزاوية في الآتي:

1.3- المراجعة المستمرة

يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص و إجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة و وفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا و يستجيب إلى الإمكانيات المتاحة،

2.3- المراجعة النهائية

يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات و تحضير الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي للمؤسسة، ليقوم المراجع بعدها بإجراء الاختبارات و الفحوص الضرورية وفق ما ينص عليه الإطار المرجعي للمراجعة، ليتمكن من أن يبدي رأيا فنيا محايدا حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها.

4- من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات¹⁷

1.4-مراجعة شاملة

تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا، إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات و البيانات المحاسبية و مسار المعالجة. الواقع أن هذا النوع قد يكون شاملا بالنسبة إلى عنصر معين و قد يكون شاملا بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المراجع و أصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة و شكل المراجعة و البند أو جميع البنود المراد مراجعتها.

¹⁶ خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات؛ مرجع سابق، ص 29

¹⁷ محمد التهامي و مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات؛ مرجع سابق ص 28-29

2.4- المراجعة الاختبارية

يستند هذا النوع على إختبار جزء من مفردات المجتمع الاحصائي ثم تعميم نتائج هذا الاختبار على كل أو مجموع المفردات (المجتمع). بيد أن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم و متعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات. لذلك تظهر لنا و بجلاء أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام و اكتشاف مواطن الضعف و القوة في الأجزاء المكونة له من ناحية و من ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

5- من حيث الاستقلال :

1. المراجعة الداخلية:

يمكن تعريف المراجعة الداخلية¹⁸ بأنها فحص لعمليات المنشأة و دفاترها و سجلاتها و مستنداتها بواسطة بعض المستخدمين فيها ، و تمثل جزءا هاما من نظام الرقابة الداخلية يعمل على تحقيق بعض أهدافها

ظهرت المراجعة الداخلية بعد فترة من ظهور المراجعة الخارجية ، و العامل الأساسي لنشأتها يرجع إلى توسع مهام عمليات الرقابة على النشاطات التي يقوم بها المئات من عمال الشركة في عدة وحدات متواجدة في عدة أنحاء من القطر مما يصعب على المراجع الخارجي تقييم عمليات الرقابة المتعددة فهو يستعين بأعمال المراجعين الداخليين و ذلك لوجودهم باستمرار داخل المؤسسة .

2. المراجعة الخارجية:

يمكن تعريف المراجعة الخارجية بأنها الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر و سجلات المنشأة و مستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق و عدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة.¹⁹

المطلب الثالث : أهداف المراجعة

للمراجعة أهداف عديدة ومن أهم تلك الأهداف مايلي :

1. الوجود و التحقق

يسعى المراجع من خلال عملية الفحص و التحقق في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول و الخصوم و جميع العناصر الواردة في الميزانية و في القوائم المالية الختامية موجودة فعلا. حيث أن المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي تقر مثلا بالنسبة إلى حق المؤسسة تجاه الزبائن مبلغ معين عند

¹⁸ أحمد نور، مراجعة الحسابات ، الدار الجامعية للنشر و الطباعة الاسكندرية، مصر 1984 - ص : 17

¹⁹ أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، الأردن 2000 ، ص : 16 - 17

تاريخ معين، فيسعى حينها المراجع إلى التحقق لإثبات صحة هذه المعلومات من خلال إجراء المقاربات و التأكيدات الكفيلة بذلك.²⁰

2. الملكية و المديونية

تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة و الخصوم التزام عليها. فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها و الديون هي مستحقة فعلا لأطراف أخرى، فالمراجعة بذلك تعمل على تأكيد صدق و حقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، و التي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية.

3. الشمولية

بما أن الشمول هو من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على النظام المحاسبي توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت، من خلال إحتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات و المركبات الأساسية التي تمد بصلة إلى الحدث. بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و السجلات من جهة و من جهة أخرى العمل على التجهيز السليم لهذه البيانات بشكل يسمح من توفير معلومات شاملة و معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، و الذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصادقية لمخرجات هذا النظام.

4. التقييم و التخصيص

تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية و تقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات²¹ المعنية، و بانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

5. العرض و الافصاح

تعتمد المؤسسة إلى عرض مخرجات النظام المحاسبي التي يفترض أن تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، من خلال الإعتماد في إعدادها على معايير الممارسة المهنية و التقيد بالمبادئ المحاسبية وبالإستناد

²⁰. لبيب ع و الفيومي م: أصول المراجعة؛ مرجع سابق؛ صفحة 88.

²¹. محمد التهامي و مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات؛ ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 2003 ص 16-18

على طرق تتواءم و الواقع الإقتصادي للمؤسسة، ولكي يتأكد ذلك يعمل المراجع على فحص العناصر السابقة ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لهذه المخرجات من جهة و من جهة أخرى يتأكد من مصداقية هذه الأخيرة في التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة، ثم يبلغ آريه الفنية إلى الأطراف المختلفة.²²

6. إبداء رأي فني²³

يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها، ولكي يتسنى له ذلك ينبغي على هذا الأخير و في إطار ما تمليه الابعاد النظرية و التطبيقية لإطار المراجعة، القيام بالفحص و التحقق من العناصر الآتية:

- التحقق من الإجراءات و الطرق المطبقة؛
- مراقبة عناصر الأصول
- مراقبة عناصر الخصوم
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء و النواتج التي تخص السنوات السابقة
- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب و الأخطاء
- تقييم الأداء داخل النظام و المؤسسة ككل
- تقييم الأهداف و الخطط
- تقييم الهيكل التنظيمي
- تقييم الأنظمة الرقابية

إنطلاقا مما سبق ذكره نستطيع أن نقول بأن المراجع يستطيع أن يبدي رأيا فنيا محايدا حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية و عن صدق و مصداقية و صراحة المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي لإعطاء الصورة الحقيقية عن المؤسسة للأطراف المستخدمة لأراء المراجع، كما ينبغي أن نشير إلى أن الأهداف المتوخاة من المراجعة هي إحدى الأهداف الكلية للمؤسسة، و إذا ما نجحت المراجعة في تحقيق أهدافها فهي بذلك تسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

7. الإفصاح المهني الأمين لبنود القوائم المالية

²² بن يخلف آمال : المراجعة الخارجية في الجزائر، مرجع سابق ص 67

²³ محمد التهامي و مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات؛ مرجع سابق ص 18-19

يهدف المراجع في هذا البند إلى التأكد من أن المؤسسة تقيدت بما تنص عليه المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً و الطرق والسياسات المحاسبية المتبناة من قبلها، فضلاً عن قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة إلى أخرى، مما يجبر المراجع على التقرير حول هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها.²⁴

المطلب الرابع : أهمية مراجعة الحسابات

ترجع أهمية مراجعة الحسابات إلى مستخدمي البيانات المحاسبية أو المستفيدين منها، وكلما كبر حجم المنشأة، وزاد عدد مستخدمي البيانات المحاسبية كلما أضحت مهمة مراجع الحسابات أكثر صعوبة نظراً لاستخدام هذه البيانات في اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية .
ويتمثل دور المراجع في أنه يضيف قيمة للمعلومات الاقتصادية التي تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد أحكامهم وقراراتهم، ويمكن وصف هذه القيمة بالرقابة والثقة.
لذا قد يرى البعض أن يقسم سلوك مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات إلى ثلاث مجموعات كما يلي :

25

المجموعة الأولى : متعادلي المخاطرة :

وتتضمن هذه المجموعة كبار السن والأشخاص الأكثر حرصاً، والذين يفضلون العوائد التي تتناسب مع درجات المخاطرة المناسبة، مثل الحصول على عائد ثابت منخفض مقابل درجة مخاطرة منخفضة .

المجموعة الثانية : متجنبى المخاطرة :

وتتضمن هذه المجموعة المديرين والمستثمرين ورجال الأعمال، حيث يكون الفرد في هذه المجموعة مستعداً لتحمل المخاطر في حالة أن تكلفة الاستثمار المبدئي أقل من القيم المتوقعة الحصول عليها في المستقبل .

المجموعة الثالثة : قاصدي المخاطرة :

وتتضمن هذه المجموعة المقامرون في نوادي القمار، والذين يدفعون أموالاً أكثر مما يتوقعون من العائد خاصة إذا تم حساب هذا العائد باحتمالات الربح والخسارة
كما أن مستخدمي المعلومات المهتمون بتقارير المراجع هم من المجموعة الثانية، ويتطلب ذلك من المراجع دراسة سلوك مستخدمي المعلومات وردود أفعالهم تجاه تقارير المراجعة، ومدى تأثيرها عليهم .

²⁴. لبيب ع و الفيومي م: أصول المراجعة؛ المكتب الجامعي الحديث؛ الأزاريطة؛ الإسكندرية 1998؛ صفحة 90.

²⁵. أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، دار صفاء للنشر و التوزيع 2000 ، عمان ،الأردن، ص : 39 - 43

وعموما فأهمية عملية مراجعة الحسابات وآثارها على سلوك مستخدمي المعلومات في اتخاذهم

لقراراتهم تتضح من خلال الآتي:

1- تخفيض مقدار عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات عن طريق تزويدهم بالمعلومات الكافية، وبالتالي تجنبهم مخاطر اتخاذ القرارات .

2- يستلزم اتخاذ قرار معين، وذلك من خلال المعلومات ذات القيمة التي يحصلون عليها من تقرير المراجعة والتي ترتبط بتحقيق أهداف معينة .

3- تكون باعثا ودافعا لاتخاذ موقف مناسب يؤدي إلى تجنب النتائج غير المرغوب فيها .

المبحث الثالث : معايير وطرق مراجعة الحسابات

وهي المعايير التي تكون مقبولة قبولا عاما و التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي

من عشرة معايير مقسمة إلى ثلاث مجموعات نوضحها في المطالب التالية: ²⁶

المطلب الأول : المعايير العامة للمراجعة أو المعايير الشخصية

و توصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني و معايير

التقرير، كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمراجع الحسابات ، وتتكون

المعايير العامة أو الشخصية من ثلاث معايير هي :

المعيار الأول : التأهيل العلمي والعملي للمراجع وينقسم هذا المعيار إلي:

أ- التأهيل العلمي أو الدراسي

ب- التأهيل العملي والخبرة المهنية

ج- الربط بين التأهيل العلمي والعملية ومتطلبات الأداء المهني (التدريب) .

المعيار الثاني : استقلال المراجعين ويتضمن هذا المعيار الأبعاد الثلاث التالية :

أ- إعداد برنامج المراجعة

ب- الفحص

ج- إعداد التقرير

المعيار الثالث: بذل العناية المهنية المناسبة والالتزام بقواعد السلوك المهني في أدائه لعملية المراجعة

وفي إعداداته للتقرير ، و تتمثل في :

- العناية المهنية من الناحية النظرية .

- المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات .

²⁶ أحمد حلمي جمعة المدخل الحديث لتدقيق الحسابات. مرجع سابق، ص : 26

- المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات .

المطلب الثاني : معايير الفحص الميداني

وترتبط هذه المعايير بخطوات تنفيذ عملية المراجعة ، و الإجراءات الفنية ، كما تبرز لنا هذه المعايير أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم تحديد حجم الاختبارات .

و تشتمل هذه المعايير على ثلاث معايير هي :²⁷

المعيار الرابع : التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف الجاد على أعمال المساعدين ، ويرتكز هذا المعيار عموماً على عنصر الوقت من حيث :

أ-توقيت تعيين المراجع الخارجي

ب-توقيت القيام بالمراجعة

ج-توقيت تنفيذ إجراءات المراجعة

المعيار الخامس : يجب أن تتم دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية بصورة سليمة كأساس لتحديد مدى

الاعتماد عليه ، وبالتالي تحديد حجم الاختبارات اللازمة والتي تحدد إجراءات المراجعة الضرورية .

و يمكن للمراجع دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المنشأة بالوسائل التالية

:

أ-الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية

ب-استخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية

ج-إعداد قوائم استقصاء عن نظام الرقابة الداخلية

و بعد الدراسة السابقة يقوم المراجع بإعداد ورقة عمل تتضمن :

أ-نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية

ب-نقاط القوة في نظام الرقابة الداخلية

ج-التوصيات المقترحة للمنشأة محل المراجعة.

و يترتب على الدراسة السابقة النتائج التالية :

أ-توسيع إجراءات المراجعة

ب-اختصار إجراءات المراجعة

²⁷مرجع سابق،ص27

ج-الاعتماد على أعمال المراجعين الداخليين

المعيار السادس : ضرورة حصول المدقق على قدر كاف من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساسا سليما يرتكز عليها عند التعبير عن رأيه في التقارير المالية و ذلك عن طريق الفحص المستندي ، و المراجعة الحسابية، والانتقادية والملاحظات والانتقادات .

المطلب الثالث : معايير التقرير (تقرير المراجع)

وترتبط هذا المعايير بكيفية إعداد التقرير النهائي لمراجع الحسابات ، و تشمل هذا المعايير على أربعة معايير وهي :

المعيار السابع : التقرير عن ما إذا كانت التقارير المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

كثيرا ما نذكر في الفكر المحاسبي مصطلح "المبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها " فهي

عبارة عن قواعد عريقة تطورت مع الزمن وأصبحت مطبقة هنا وهناك ، وتصنف هذه المبادئ بالقوة القانونية ، فالبيانات المحاسبية المقدمة من قبل المؤسسة لن تحظى بأي قبول إلا إذا ثبت أن المبادئ المحاسبية مطبقة بالحرف الواحد .

يمكن تعريف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بأنها تلك المفاهيم والسياسات والمعايير و الأساليب

الفنية والإجراءات العملية التي تلقى قبولا عاما من الغالبية العظمى من المحاسبين والمراجعين ، فبرغم من ذلك فإنه يمكن لمراجع الحسابات استعمال مهارته وخبرته وحكمه الشخصي في التواصل إلى نتائج أفضل في سبيل إعداد قوائم مالية وحسابات ختامية لكي تعكس بيانات حقيقية للوحدات المحاسبية في ظل ظروف مختلفة .

و يمكن تبويب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من وجهة نظر المعيار السابع إلى المجموعات

التالية :²⁸

♦ المجموعة الأولى : المبادئ العامة ويمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي :

1 - مبدأ الحيطة و الحذر .

2 - مبدأ ثبات الطرق المحاسبية

3 - مبدأ الاستمرارية

4 - مبدأ دورية النتائج

5 - مبدأ الأهمية النسبية .

6 - مبدأ إستقلالية الدورات .

7 - مبدأ الإفصاح .

♦ المجموعة الثانية : المبادئ العلمية المرتبطة بالربح ، ويمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي :

²⁸ محمد نصر الهواوي، دراسات في المراجعة، مكتبة غريب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر 2003، ص : 14

- 8 - مبدأ تعلق المصاريف السنوية بالإيرادات السنوية .
9 مبدأ عدم مقابلة الإيرادات بالنفقات .
10 - مبدأ الموضوعية .

◆ المجموعة الثالثة: المبادئ العلمية المرتبطة بالمركز المالي، و يمكن إجمال هذه المبادئ في مايلي :

29

- 11 - مبدأ الثبات النقدي
12 - مبدأ التكلفة التاريخية
13 - مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية I A S عند المراجعة يتم استبدال هذه المبادئ بالمعايير أي يذكر تقرير المراجع I A S بدلا من GAAP و ذلك في فقرة الرأي ، و أصبحت GAAP تأكيد على الثبات (المعيار الثامن) و تكتب في فقرة النطاق كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الاتحاد الدولي للمحاسبين قد أصدر حتى الآن العديد من المعايير الدولية للمحاسبة .
المعيار الثامن: التقرير عن ثبات المنشأة في تطبيق المبادئ المحاسبية في الفترات المحاسبية المختلفة.
المعيار التاسع: التقرير على أن الإفصاح في التقارير المالية يعتبر كافي و لجميع البيانات الهامة .
المعيار العاشر: التقرير الفني المحايد عن التقارير المالية ككل ، مع بيان طبيعة الفحص ودرجة المسؤولية التي يتحملها ، وبناء على ذلك المعيار يمكن تقسيم رأي المراجع إلى الأنواع التالية :

- النوع الأول : رأي نظيف .
النوع الثاني : رأي مقيد (وجود ملاحظات) .
النوع الثالث :رفض إبداء الرأي .
النوع الرابع :عدم القدرة على إبداء الرأي.
ان المعايير السابقة تمثل في مجموعها الضوابط والمقاييس التي يجب أن يلتزم بتطبيقها مدقق الحسابات عند مباشرته لمهنته .³⁰

المطلب الرابع : طرق المراجعة³¹

تتضمن عملية المراجعة استعمال الطرق التالية على سبيل المثال لا الحصر

²⁹ أحمد حلمي جمعة المدخل الحديث لتدقيق الحسابات. مرجع سابق، ص: 28
³⁰ بن يخلف أمال: المراجعة الخارجية في الجزائر مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، جانفي 2002 ص 67-68

³¹ خالد أمين عبد الله - علم تدقيق الحسابات - دار وائل للنشر و الطباعة، عمان الأردن 1999 - ص : 14

- 1-الملاحظة : وتطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستعملة في المؤسسة ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية علاوة على استخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة .
- 2-التفتيش : وتطبق في مراجعة الاستثمارات المالية والأصول الأخرى الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي ، كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول ، ولإيرادات والمصاريف العادية ، وما شابه ذلك من بنود .
- 3-التثبيت (التعزيز) : وتطبق في التأكد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع ، وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارجة كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها .
- 4-المقارنة : وتطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أو مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغيرات هامة .
- 5-التحليل : وتطبق على الحسابات والبيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات عن المشروع المعني .

6-الاحتساب

وتطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة آخر المدة ، وأرصدة العملاء ، والمدفوعات مقدما ، والمستحقات وغيرها .

7-الاستفسار

وتطبق على سياسات المشروع المعني ، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة ، مثل الالتزامات العرضية ، والخطط المستقبلية ، والتوقعات المنظورة ذات الأثر المحتمل على المركز المالي للمشروع .³²

المبحث الرابع : ماهية مهمة محافظ الحسابات

إن محافظ الحسابات يمثل المراجعة الخارجية القانونية و للتعرف على مهمة محافظ الحسابات نتطرق إلى ما يلي :

المطلب الأول : تعريف مهمة محافظ الحسابات

تعريفه المادة 27 من قانون 91 - 08 " أنه، بمفعول هذا القانون، كل شخص، الذي باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة، يتكفل، كمهنة له، بالتأكد من مصداقية و شرعية حسابات المؤسسات و التنظيمات وذلك في نهاية دورتها." و هكذا، " فقد فرض المشرع على معظم المؤسسات الاقتصادية مراقبة قانونية مستقلة، مكلفة أساسا بالتصديق على صحة و دقة الحسابات السنوية و التحقق من المعلومات الموجودة في تقارير التسيير

³² بن يخلف آمال : المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، مرجع سابق ص 39

لمجلس الإدارة، دون التدخل في تسيير المؤسسة.¹ وبناء على ذلك، تقوم الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة -حسب المادة 678 من القانون التجاري - بتعيين، لمدة ثلاث سنوات، محافظ للحسابات - أو أكثر - مع إمكانية تجديد مدة توكيل المراجع مرة واحدة.

هذا ولقد جاء تعريف آخر " للمراجعة الخارجية، التي يمثلها محافظ الحسابات، بأنها عملية فحص لمجموعة من المعلومات تُقدم على الاستقصاء، بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية، وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم، مع ضرورة إيصال رأي المراجع إلى الأطراف المعنية، لمساعدتهم في الحكم على مدى جودة و نوعية هذه المعلومات و تحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم."

وهكذا، يمكن القول، من هذه التعاريف، أن مهمة محافظ الحسابات تتركز على المراجعة المحاسبية والمالية للمؤسسة، التي يصادق عليها المراجع بمثابته ممثل للشركاء و المساهمين و البنوك و الهيئات العمومية. هذا و قد حدد القانون مهمة محافظ الحسابات فيما يلي:³³

- التأكد من مصداقية و صحة الحسابات السنوية ، التي يجب أن تعكس صورة حقيقية لعمليات الدورة ، إضافة إلى فحص الحالة المالية و أصول المؤسسة.
 - التدقيق و التنسيق بين الحسابات السنوية و المعلومات المُدوَّنة في تقارير التسيير، التي يُعدها المسؤولين لفائدة المساهمين؛ الشركاء؛ البنوك؛ الخ...
 - إطلاع المسؤولين أو الجمعية العامة عن كل النقائص، التي تعرف عليها المراجع، و التي تُعرقل الاستمرار العادي لنشاط المؤسسة.
- إن المهام الموكلة لمحافظ الحسابات، شرط أن لا يتدخل في التسيير، هي التأكد من صحة ومصداقية القيم و الوثائق الموجودة لدى المؤسسة أو المنظمة، التي هي في محل المراجعة، و كذا مراقبة احترام الطرق و المبادئ المحاسبية و القواعد المتعارف عليها. فعلى الحسابات المالية أن تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة، بحيث تُمثل للمسيرين وسيلة فعّالة لاتخاذ القرار.³⁴

وحتى يتم فحص و تدقيق الحالة المالية للمؤسسة، يستدعي من المراجع اتخاذ بعض القواعد و الخصائص الضرورية لممارسة المهنة (محافظ الحسابات).

المطلب الثاني : خصائص مهمة محافظ الحسابات

أ - الاستقلالية و الموضوعية .

¹ قانون 88-01 / 88-04 الصادر في 12 / 01 / 1988 ، و قانون 91-08 الصادر في 27 / 04 / 1991.

³³ المادة 28 من قانون 08-91 الصادر في 27 / 04 / 1991.

³⁴ A.Couret & J.Igalens & H.Penan : La certification, collection Que sais-je? 1995, page 31 à 33.

يمكن تصور المراجع في المؤسسة قي مكانة الحاكم لمقابلة رياضية، فليس على الحاكم حساب الأهداف أو النقاط ولا المشاركة في المقابلة، فمهمته هو فقط ضمان تحكيم عادل للعبة.

و حتى يتسنى للمراجع من إصدار حكم أو رأي صادق عن الحالة المالية للمؤسسة، يجب عليه أن لا يملك، عند تنفيذ المراجعة، أي مصلحة أو ربح قد يؤثران على استقلاليته و موضوعيته.

و أمام هذه الوضعية، فالمراجع يمتنع عن تنفيذ التدقيق في المؤسسات التي يرى فيها فائدة و التي قد تشوّه نتائج مهمته، فمثال: المساهمة في رأس مال المؤسسة أو وجود صلة عائلية أو غيرها مع مسؤولي المؤسسة، فهذه العلاقات الشخصية و غيرها تمنع المراجع من الإعلان عن الملاحظات و التجاوزات و كذا الأخطاء التي قد يكتشفها عند فحص المؤسسة. و يكفي أن نشير إلى المادة 36 من قانون 136 - 96 التي تنص في إحدى بنودها " بعدم تجانس مهام محافظ الحسابات في مؤسسة أين يكون الأقارب، إلى الدرجة الرابعة، يساهمون في جزء من رأس المال أو لهم مصالح مهما كانت."

إضافة إلى ذلك، و دائما في إطار مراجعة المؤسسة، فقد يقوم المراجع بمهام أخرى في المؤسسة : كمشترار في المحاسبة والمالية أو في الميدان الضريبي الخ... ، فمثل هذه الأنشطة تعتبر غير متجانسة مع مهمة المراجعة و التدقيق، فالقانون (المادة 47 من قانون 91- 08) يمنع من محافظ الحسابات ما يلي :

- مراقبة حسابات مؤسسة أين يشارك في رأس مالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- ممارسة وظيفة مستشار في الضرائب أو للشؤون القانونية لدى المؤسسة أو المنظمة التي يتم مراقبة و مراجعة حساباتها.
- شغل منصب أجر في المؤسسات أو التنظيمات التي تم مراجعتها في أقل من ثلاث سنوات ماضية.

والجدير بالذكر، واحتراما لمبدأ الاستقلالية والموضوعية، فالمراجع لا يتدخل- بصفة أو بأخرى - في شؤون التسيير للمؤسسة، التجارية أو الصناعية أو التنظيمية، فمهمته تقتصر على إصدار حكم وإعطاء رأي بخصوص مصداقية القوائم المالية للمؤسسة.

ب - الكفاءة المهنية

فمراجعة الحسابات تستدعي من المراجع تنفيذ المهمة بكل اهتمام و دقة، بهدف إنشاء أساس متين لإصدار الحكم و القرار النهائي للمراجعة. وحتى يتمكن المراجع من ممارسة مهنة "محافظ الحسابات" لابد أن يتوفى على¹:

¹ المادة 06. من القانون رقم 91 - 08 المؤرخ في 27 / 04 / 1991

- شهادات يفرضها القانون لتبرير كفاءاته.
- تسجيل في جدول المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.
- إضافة إلى ذلك، ينص القانون على شروط التكوين النظري و التطبيقي الملزم بها محافظ الحسابات².
- و بهذه الكفاءات يتحمل المراجع كل المسؤولية في أعماله و تصريحاته، التي تستند طبعا على أدلة و مصادر علمية و قانونية تخضع لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- و أمام هذه الشروط المهنية، على المراجع أن يختار المهام التي هو قادر على تحملها، علميا و عمليا، بمعنى آخر، فالمراجع له الحق برفض الوكالة لتنفيذ مهمة مراجعة في مؤسسات ليست بمستواه المهني.
- و نشير إلى أن إحدى العناصر التي تضمن الكفاءة في تحقيق مهام المراجعة، هي وجود تنسيق بين المراجعين ضمن مجموعة أو شركة خاصة بمحافظي الحسابات، حيث تتعدد و تتنوع الكفاءات حسب الاختصاصات مما يسمح بالسيطرة و التحكم أكثر في عمليات التدقيق والفحص، شرط أن يعاد النظر باستمرار في طريقة العمل و التنظيم المعمول به.

ج - سرالمهنة

- إن الاحتفاظ بسر المهنة يعتبر ميزة أساسية للتعامل مع المؤسسات أو العميل. فمن المعلوم أن محافظ الحسابات يطلع و يكشف على جميع المعلومات التي يراها ضرورية للمراجعة، الشيء الذي يؤدي إلى التعرف على معطيات و معلومات سرية خاصة بالمؤسسة. غير أنه ليس على المراجع استغلال تلك المعلومات لصالحه أو لصالح غيره، فهو ملزم بالكتمان و المحافظة عليها، إلا إذا ألزم القانون إفشاء سر المهنة، كما تنص عليه المادة التالية :
- " إن على أعضاء المنظمة مراعاة احترام سر المهنة عند ممارسة مهنتهم، غير أنهم مطالبون بإفشاء السر في الحالات المنصوص عليها في القانون و القواعد المعتمدة، لاسيما كل من:
- وجوب ضرورة تسليم الوثائق لصالح إدارة الضرائب.
 - في حالة استدعائهم للشهادة أمام غرفة التأديب و التحكيم.
 - قد يكون نتيجة استعلام أو تحقيق قضائي موجه ضدهم.
 - بإرادة العميل نفسه.
- كما على المراجعين المهنيين السهر على مراعاة ضرورة احترام سر المهنة من قبل المستخدمين أو المتربصين لديهم"¹

² المواد رقم : 57- 58 - 64 - 65 - 68 المنصوص عليها في قانون رقم 91 - 08

¹ المادة رقم 6 من قانون 96 - 136 المؤرخ في 15 / 04 / 1996 الخاص بالعمل المهني . و للإشارة فالمقصود من المنظمة هو :

- المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين - .

وبالإضافة إلى ذلك، فالمراجع ملزم بالكشف عن حقيقة الحسابات، لكل المعنيين : كالشركاء و المساهمين؛ وكيل الجمهورية و لكل من يهتم بالحالات الشاذة و غير العادية للمؤسسة، التي يمكن أن يصادفها المراجع أثناء تنفيذ مهمته.

د - العلاقة مع زملاء المهنة

فمراجع المؤسسة عليه دوما المحافظة على علاقات حسنة مع زملائه في المهنة، فذلك جد مهم خاصة عندما يُعوّض أو يتم تعويضه بمراجع آخر في المؤسسة (نقل المعلومات)، كما أنه قد يحتاج إلى مساعدات من مكاتب أخرى من نفس المهنة. و بناءا على ذلك، فتصرف المراجع مع الآخرين من نفس المهنة يكون، كما يريد أن يتصرف الآخرين معه أي : بالصراحة؛ الصدق؛ اللطف؛ الاعتبار و الاحترام. فأغلب المشاكل التي يصادفها محافظ الحسابات تكون في حالة استبدال مراجع بآخر، داخل نفس المؤسسة، فهذا التغيير يتطلب من المراجع الثاني بعض الشروط لقبول طلب توكيله، لمهمة محافظة الحسابات، "ومن بين هذه الشروط ما يلي:

- التأكد من أن لا تكون دوافع هذا الطلب محاولة لتجاوز القانون أو للقواعد المعتمدة.
 - إطلاع الزميل (المراجع السابق) بالطلب الموجه إليه، برسالة مسجلة بريديًا.
- إضافة إلى ذلك، لا بد أن يمتنع المراجع عن كل انتقاد موجه لزميله السابق (...) هذا لأن السلوك بين الزملاء يجب أن يعكس روح الأخوة و المودة وكذا التضامن فيما بينهم.¹

ونشير إلى أن هذه الصفات الحسنة لا بد أن يتسم بها المراجع في كل علاقاته مع الغير، وليس مع زملاء المهنة فقط، فذلك يشرف مهنة محافظ الحسابات.

المطلب الثالث : إجراءات تنفيذ المهمة

هناك عدة إجراءات لمحافظ الحسابات يجب أن يلتزم بها أثناء مراجع الحسابات وهي :

أ - الالتزامات القانونية

إن مهام محافظ الحسابات تدور حول ثلاث التزامات قانونية وهي:

- الالتزام بمراقبة صحة و مصداقية و كذا الصورة الحقيقية للحسابات .²
- الالتزام بالتأكد من احترام الإجراءات الأمنية و القانونية المعتمد عليها في المؤسسة المراقبة.
- الالتزام بإصدار الرأي عن طريق إعداد تقرير للمراجعة و تقديمه للمؤسسة (مسؤولين

¹ المادة رقم 18 و 20 من قانون 96 - 136 المؤرخ في 15 / 04 / 1996.

² A.Couret & J.Igalens & H.Penan : La certification, collection Que sais-je? 1995, page 31.

و مساهمين) و إلى كل الجهات المعنية.

و حتى يُحقق محافظ الحسابات أهدافه يقوم بالتعرف على المؤسسة و تقييم مجموعة متنوعة من المعلومات في فترة و جيزة. لأن محافظي الحسابات يخضعون إلى توقيت خاص و قانوني لإجراء الفحوص و التدقيق " و هو محدد في بداية التوكيل من طرف المؤسسة بالاتفاق مع محافظ الحسابات، حسب تعريفه السلطات العمومية المختصة و بمشاركة المنظمة الوطنية، في إطار القوانين المعتمدة".³⁵

غير أن " عدم كفاية الأوقات المحددة، مقارنة بامتداد المهمة، لا يعني ذلك، بأي حال من الأحوال، عدم احترام الإجراءات المهنية."

- أما فيما يخص تقييم المعلومات المتنوعة، فمحافظ الحسابات، الحرص بإتمام مهمته على أحسن وجه، سيتخذ خطوات منهجية وعلمية، تسمح له بجمع أكبر عدد ممكن من الأدلة والإثباتات الضرورية لإبداء الرأي.

- و تستند هذه المنهجية أساسا على ما يلي:³⁶

- معرفة عامة حول المؤسسة التي هي بصدد المراجعة.
- تقييم و اختبار نظام المراقبة الداخلية.
- التدقيق في الحسابات (تنفيذ مهمة المراجعة).
- إعداد التقرير النهائي (إبداء رأي المراجعة).

ب - منهجية تنفيذ المهمة

الجدير بالذكر أنه أثناء كل مرحلة من مراحل المهمة على محافظ الحسابات أن يستدل أو يستخدم مستندات رئيسية و أساسية لتحقيق إجراءات المهمة و هي نوعين:

◀ الملف الدائم

◀ الملف السنوي (ملفات المراقبة)

فمسك مثل هذه الملفات تسمح لمحافظ الحسابات بما يلي:³⁷

- إعداد جيد لخطوات المراقبة، تضمن حصر و جمع كل العناصر الضرورية، لتدعيم رأي

³⁵ المادة رقم 29 من قانون 96 - 136 المؤرخ في 15 / 04 / 1996.

³⁶ المادة رقم 28 من قانون 96 - 136 المؤرخ في 15 / 04 / 1996

³⁷ - المادة رقم 28 من قانون 96 - 136 المؤرخ في 15 / 04 / 1996.

المراجع في القوائم المالية السنوية للمؤسسة.

- امتلاك باستمرار بنك من المعلومات الدائم حول المؤسسة، طيلة فترة توكيل المراجع.
 - الاحتفاظ للتزويد، في حالة الحاجة، بالقرائن و الأدلة، للأعمال المنجزة و الإجراءات المنفذة في المؤسسة، والتي أدت إلى إصدار حكم حول درجة مصداقية و صحة الحسابات المستعملة.
 - إمكانية التأكد من تطبيق المراجع لمعايير المهنية و المتعارف عليها.
 - مراقبة الأعمال المنجزة من قبل المساعدين و المتربصين لدى المراجع.
- إضافة إلى ذلك، فإن محافظ الحسابات يستند إلى معايير المراجعة (المعايير العامة؛ معايير العمل؛ معايير التقرير) .

المبحث الخامس: مسؤوليات محافظ الحسابات أو المراجع الخارجي

إن مسؤولية المدقق الخارجي تتلخص بأن يقوم بتدقيق حسابات الشركة وفحص البيانات المالية وإبداء رأيه الفني المحايد كخبير في مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمنشأة وعلى نتيجة أعمالها . فالمدقق يفترض به أن يكون خبيراً في شؤون التدقيق والمحاسبة ولذلك فإن رأيه في القوائم المالية هو رأي مهني وبالتالي يجب أن يكون تدقيقه للبيانات المالية مبني على أساس علمي وعملي سليم . و لا شك إن إخلال المدقق الخارجي بواجباته ومسؤولياته المهنية أو عدم وفائه بها على الوجه الذي يتوقعه مجتمع المال والأعمال يترتب عليه عدة أنواع من المسؤولية التي يمكن تلخيصها في ما يلي :

المطلب الأول : مسؤولية مدقق الحسابات

أ- المسؤولية الأدبية³⁸

إن الدور المهم الملقى على عاتق المدقق الخارجي ، جعله يمثل ضمير المجتمع والحارس الواقعي من الرشوة أو الفساد أو إساءة الاستعمال ، وبالتالي فإن سكوته عن مخالفات أو سرقات أو عدم الإشارة إليها في تقريره أو موافقته على توزيع أرباح وهمية تلبية لأغراض الإدارة ، إنما يعرضه إلى فقدان المركز الأدبي الذي يتمتع به هذا المدقق الخارجي، بالإضافة إلى شعور المجتمع بخيبة أمل نتيجة تحول من يفترض به أن يكون أداة حماية ورقابة إلى أداة من أدوات الاختلاس والتلاعب ، ولا يخفى على الجميع ما لهذا الأمر من آثار سلبية حالية ومستقبلية على الاقتصاد نتيجة لغياب الرادع الأخلاقي الذي يحمي مهنة تدقيق الحسابات .

ب - المسؤولية المهنية³⁹

³⁸ بن جميلة محمد، مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، مذكرة ماجستير تخصص قانون الأعمال (غير منشورة) كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، 2010-1011، ص 112

³⁹ www.n-alforat.com/vb/threads/21638 يوم 2013/05/15. على الساعة: 17:23

إن القبول الاجتماعي لدور المدققين وضخامة المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقهم دفعهم إلى تنظيم أنفسهم في منظمات مهنية في معظم دول العالم , وقد قامت هذه المنظمات بوضع دليل للسلوك المهني الذي يتوجب على الأعضاء الالتزام به حرصاً على كرامة المهنة وإلا تعرضوا للمساءلة المهنية التي قد تتراوح بين التنبيه والإنذار أو تجميد العضوية أو الحرمان من ممارسة المهنة , إذا كانت هذه الممارسة تقتضي كونهم أعضاء في تلك المنظمة

ج- المسؤولية القانونية (المدنية)⁴⁰

وتصنف إلى نوعين أحدهما هو المسؤولية العقدية الناتجة عن العقد الذي ينظم علاقة المدقق بعميله , ويترتب عليه مساءلة المدقق عند إخلاله بشروط العقد بسبب خطأ بدر منه أدى إلى الإضرار بالعميل . أما النوع الثاني فهو المسؤولية التقصيرية وهي مسؤولية المدقق تجاه الأطراف الأخرى غير المساهمين , التي تضررت مصالحهم بسبب اعتمادهم على تقرير المدقق.

إلا أن تحقيق المسؤولية المدنية , عقدية أكانت أو تقصيرية تشترط توافر أركان هي:

1- الضرر:

يعد الضرر ركناً أساسياً في المسؤولية المدنية بشقيها العقدية أو التقصيرية , سواء أكان هذا الضرر مادياً أو أدبياً علماً أن الكشف عن هذه المخالفات يستوجب إبلاغ الجهات المختصة عنها وليس إبرازها في تقرير المدقق ويمكن التعبير عن الضرر بخسارة مالية عانى منها احد مستخدمي القوائم المالية، ويمكن إثبات الضرر عن طريق إهمال المدقق وعدم بذله العناية المهنية اللازمة.

وهنا يجب على المدعي أن يثبت أن البيانات المالية كانت مضللة بشكل جوهري أو أن نصيحة المدقق لم تكن صحيحة , إذا كانت العلاقة التعاقدية لا تتضمن تدقيق إلزامي , بل تتضمن تقديم النصح حول خدمة استشارية قدمت للإدارة مثلاً.

كذلك على المدعي أن يثبت انه اعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراته بالإضافة إلى ذلك عليه أن يثبت ما يلي :⁴¹

- إن هذا الاعتماد هو سبب خسارته.
- إن كان المدقق مهملاً إهمالاً جسيماً أو أنه سلك مسلكاً غير نظامي أو مخادع.

⁴⁰ بن جميلة محمد , مرجع سابق ص 114-117

⁴¹ http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=518263 يوم 2013/05/15 على الساعة 16:25

- إن المدقق قد توقع الضرر أثناء تقريره، ويفيد هذا المعيار في تحديد المسؤولية التقصيرية تجاه تلك الأطراف التي يتوقع المدقق أن تعتمد على تقريره . وبخاصة إزاء التقارير ذات الأغراض الخاصة غير المنشورة والتي يستعملها العميل لأغراض قد تختلف عن الهدف الأساسي من إعدادها. أما بالنسبة للتقرير العام المنشور مع البيانات المالية , فإن المدقق يعلم سلفاً ما هي الأضرار التي يتوقع أن تصيب أيًا من الأطراف التي تعتمد عليه إذا كان تقريره مضللاً أو بمعنى آخر يتستر على البيانات المالية المضللة.

2- الخطأ :

والقاعدة العامة ألا يسأل المدقق مدنياً , إلا في حدود ما ارتكبه من خطأ، أما حيث ينتفي الخطأ فلا مجال لمساءلته وهنا يمكن وضع معيارين للخطأ⁴²:

- المعيار الأول هو معيار مادي :يتعلق بمستوى الخطأ أو نسبته الذي يستوجب مسؤولية المدقق وهو الخطأ الجسيم , ويذهب بعضهم إلى محاولة تصنيف الأخطاء بحسب علاقتها بالمركز المالي، أو بالرقابة الداخلية، أو أهميتها النسبية، بحيث تستوجب مسائلة مدقق الحسابات عنها .أما الأخطاء غير المثبتة بالدفاتر أو العمليات النادرة أو تلك المحبوكة جيداً فإن المدقق غير مسئول عنها .

- المعيار الثاني هو معيار ذاتي :يتعلق ببذل المدقق للعناية المهنية اللازمة أثناء قيامه بالتدقيق وإذا ما تم إثبات أن المدقق لم يعمل بإخلاص جيد عند وضع تقريره عن تنبؤات الإدارة. وفي الوقت نفسه إذا تمكن المدقق من إثبات أن فحصاً معقولاً قد أنجز فإنه عندئذ لا يعتبر مسئولاً عن الضرر الحاصل.

* العلاقة السببية بين الخطأ والضرر

لا يكفي لقيام مسؤولية المدقق المدنية توفر خطأ في جانبه وحدث ضرر للمدعي بل لا بد من وجود علاقة سببية بين الخطأ والضرر , أي لا بد أن يكون الضرر نتيجة مباشرة للخطأ فإذا حصل وقام أحد المستثمرين بشراء بعض أسهم إحدى الشركات قبل صدور تقرير المدقق , فإن المدقق غير مسئول عن الخسائر التي قد يمتد بها الممول لانتفاء العلاقة السببية بين الخطأ والضرر بصورة عامة. كذلك لو اشترى احد المستثمرين أسهما من الشركة بعد إشهار إفلاسها مهما يكن تقرير المدقق عنها فإن العلاقة السببية غير موجودة .

د- المسؤولية الجنائية

وهي المسؤولية الناجمة عن فعل يكون مجرماً بموجب نص قانوني ساري يقوم به مدقق الحسابات أثناء ممارسة عمله , بموجب دعوى عامة تحركها النيابة العامة وليس المتضررين كما في المسؤولية المدنية , إذ

أن الفعل الإجرامي يؤدي إلى إلحاق الأضرار بالمجتمع وليست أضراراً فردية محدودة.

المطلب الثاني : المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات

ان من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق محافظ الحسابات مايلي :

أ : المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات تجاه عملائه⁴³

إن مراجع الحسابات يعتبر مسئولاً من الناحية القانونية تجاه عميله أي الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها، ويحكم العلاقة بين المراجع وعميله العقد المبرم بينهما، ويتحمل المراجع مسؤولية الإخلال بأحكام ذلك العقد أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه ويعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة العملية للعميل ويحدد له الحدود التي سيعمل المراجع في إطارها (مسؤولية عقدية).

ب : المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات للطرف الثالث⁴⁴

إن مراجع الحسابات يعتبر مسئولاً تجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود مثل هذا العقد، وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المراجعون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية المراجعة كانت الأسباب الرئيسية هي فشل المراجع في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكولة إليه (مسؤولية تقصيري).

ولكي تتعدد المسؤولية المدنية بنوعها العقائدية أو التقصيرية ضد مراجع الحسابات يجب أن تتوافر أركان هي :

- 1 - حصول إهمال وتقصير من جانب المراجع في أداء واجباته المهنية.
- 2 - وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المراجع.
- 3 - رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير مراجع الحسابات.

ج - المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات

يتوقف تقييم وتقدير كل الجهات التي تستخدم التقارير المنشورة لمراجع الحسابات على قدرته على تحمل مسؤوليته وكلما كان المراجع قادراً على تحمل مسؤوليته زاد احترام هذه الجهات له. إن مراجع الحسابات يعرض على الشركات والمنشآت (عملائه) وكذلك الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية وكل من له علاقة بالقوائم المالية والبيانات المالية خبرته وخدماته وما يتمتع به من كفاءة وقدرة على

⁴³ <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=518263> يوم 2013/05/15 الساعة 16:25

⁴⁴ <http://google.123.st/t2120-topic> يوم 2013/05/15 الساعة 18:12

تحمل المسؤولية فضلا عن حياده واستقلاله في ممارسة مهنته، وتعتبر القدرة على تحمل المسؤولية عنصرا مهما بالنسبة لمراجع الحسابات نظرا لأن قيامه بمسئوليته يساعد على خدمة جهات عديدة تعتمد على نتائج أعماله. 45

د - مسؤولية المراجع عن الأخطاء والغش

*المراجع غير مسئول عن منع الخطأ والغش، ولكن يجب عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، وتحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة وتوقيتها وعمل برنامج مراجعة شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف مادي في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية. *وكما يتوجب على المراجع الاستفسار من إدارة المنشأة حول اكتشاف أي خطأ جسيم أو غش بالحسابات. *وبالإضافة إلى نقاط الضعف في تصميم أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية وعدم الالتزام بإجراءات الرقابة المحددة من قبل العاملين بالمنشأة فإن الظروف أو الأحداث التي تزيد من خطورة الخطأ أو الغش ما يلي : 46

1 - تساؤلات حول استقامة أو كفاءة الإدارة.

2 - ضغوط غير عادية في نطاق المنشأة.

3- عمليات غير عادية.

4 - صعوبات في الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة.

*ويجب على المراجع استنادا إلى تقييم المخاطر أن يضع إجراءات مراجعة بهدف الحصول على ضمان معقول بان التحريف الناتج عن الخطأ والغش والذي يكون ماديا بالنسبة للقوائم المالية ككل سيتم اكتشافه. *وبناء على ذلك يسعى المراجع للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة حول عدم وقوع خطأ وغش لهما تأثير مادي على القوائم المالية أو في حالة وقوعهما ، إظهار الغش بصورة مناسبة في تلك القوائم وتصحيح الخطأ. 47

*ونظرا لوجود جوانب قصور متصلة في عملية المراجعة فان هناك مخاطر لا يمكن تجنبها بأن تحتوي القوائم المالية على تحريف جوهري ناتج عن الغش ، وبدرجة أقل ناتج عن الخطأ أو غش وقع خلال الفترة التي يغطيها تقرير المراجع لا يدل على أن المراجع قد فشل في الالتزام بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية في عملية المراجعة . إن السؤال عما إذا كان المراجع قد التزم بتلك المبادئ والإجراءات أم لا ، وإن هذا الأمر تحدده كفاية إجراءات المراجعة المتخذة حسب مقتضيات الأحوال ومدى ملائمة تقرير المراجع

45 بن جميلة محمد ,مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة , مرجع سابق,ص 1-138136

46 www.n-alforat.com/vb/threads/21638 يوم 2013/05/15. على الساعة:17:23

47 http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=518263 يوم 2013/05/15 على الساعة 16:25

استنادا إلى نتائج هذه الإجراءات

*تتطوي عملية المراجعة على مخاطر لا يمكن تجنبها بعدم اكتشاف التحريف في القوائم المالية رغم القيام بالتخطيط لعملية المراجعة وتنفيذها وفقا لمعايير المراجعة الدولية.⁴⁸

*إن مخاطر عدم اكتشاف التحريف المادي الناتج عن الغش أعلى من مخاطر عدم اكتشاف التحريف الناتج عن الخطأ لأن الغش عادة ينطوي على تصرفات مصممة لإخفائه مثل التأمير والتزوير والتعمد في عدم تسجيل العمليات أو التعمد في إعطاء المراجع معلومات غير صحيحة، وإذا لم تكتشف المراجعة دليل يثبت العكس فإن المراجع من حقه أن يقبل الإقرارات باعتبارها صادقة وأن يقبل السجلات والمستندات على أنها حقيقية، على أنه وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم (200) " الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم مراجعة القوائم المالية " يتطلب من المراجع أن يخطط وينفذ عملية المراجعة بأسلوب الشك المهني وان يدرك بأنه قد تظهر ظروف أو أحداث تشير إلى احتمال وجود خطأ أو غش.

*ومع أن وجود أنظمة محاسبية ورقابية داخلية فعالة تقلل من احتمال وجود تحريف في القوائم المالية يكون ناتجا عن الخطأ والغش , إلا أن هناك مخاطر مستمرة في عدم استطاعة الضوابط الداخلية المحاسبية والإدارية قد يكون عديم الفعالية تجاه الغش الذي ينطوي على تأمر بين الموظفين أو الغش الذي ترتكبه إدارة المنشأة وهي في مستوى إداري يسمح لها بتجاوز الضوابط التي قد تمنع من ارتكاب غش مشابه من قبل موظفين آخرين، وعلى سبيل المثال يمكن توجيه أمر إلى مرؤوسيه بتسجيل عمليات بصورة غير صحيحة أو يطلبوا منهم إخفاؤها أو إخفاء معلومات متعلقة بها⁴⁹.

*وعندما يدل تطبيق إجراءات المراجعة المصممة وفقا لتقييم المخاطر على احتمال وجود خطأ أو غش، على المراجع أن ينظر في تأثيرها المحتمل على القوائم المالية، وإذا اعتقد أن هذا الخطأ أو الغش قد يكون له تأثير مادي على تلك القوائم , فعليه بتطبيق إجراءات مراجعة معدلة أو إضافية مناسبة.

*ويعتمد مدى هذه الإجراءات الإضافية أو المعدلة على حكم المراجع بالنسبة لما يلي :⁵⁰

- 1-أنواع الخطأ أو الغش المحتملة.
- 2-احتمالات وقوع الخطأ أو الغش .
- 3-احتمال وجود تأثير مادي على القوائم المالية لنوع معين من الخطأ والغش.

⁴⁸ www.n-alforat.com/vb/threads/21638 يوم 2013/05/15. على الساعة:17:23

⁴⁹ www.n-alforat.com/vb/threads/21638 يوم 2013/05/15. على الساعة:17:23

⁵⁰ بن جميلة محمد ,مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة , مذكرة ماجستير تخصص قانون الأعمال (غير منشورة) بكلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة, 2010-1011, ص 138-139

* إن القيام بإجراءات معدلة أو إضافية يساعد المراجع عادة في تأكيد أو استبعاد الشك بوجود خطأ أو غش، وعندما لا يتم استبعاد الشك بوجود خطأ أو كغش نتيجة للإجراءات المعدلة أو الإضافية، فعلى المراجع مناقشة هذا الأمر مع إدارة المنشأة وأن ينظر فيما إذا تم إظهاره بصورة مناسبة أو تصحيحه في القوائم المالية، كما أن على المراجع أن يأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل على تقرير المراجعة.

ه- الإبلاغ عن الخطأ أو الغش

1- إبلاغ إدارة المنشأة

يجب على المراجع أن يبلغ الإدارة بالنتائج التي تم توصله إليها بأقصى سرعة ممكنة في الحالات التالية :
أ- إذا كان يشك من احتمال وجود غش حتى ولو كان تأثيره المحتمل على القوائم المالية غير مادي .
ب- إذا كان الغش والخطأ الجسيم موجود فعلا.

* كما يجب عليه أن يأخذ في اعتباره جميع الظروف عند تحديد مستوى مندوب المنشأة المناسب الذي يبلغه بحالات الغش والخطأ الجسيم المحتمل أو الفعلي، وفيما يتعلق بالغش على المراجع تقدير احتمالات اشتراك الإدارة العليا في ذلك في معظم الحالات المتعلقة بالغش، ويكون من المناسب إبلاغ المسألة إلى مستوى وظيفي في الهيكل التنظيمي للمنشأة يكون أعلى من المسئول عن الأشخاص الذين يعتقد بأنهم متورطين به، وعندما يكون الشك محيطاً بأولئك الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية كاملة من الإدارة الشاملة فإن المراجع يسعى عادة إلى الحصول على استشارة قانونية تساعده في تحديد الإجراءات التي يتوجب عليه إتباعها .

2 - إبلاغ مستخدمي القوائم المالية⁵¹

* إذا تبين لمراجع الحسابات أن الخطأ والغش له تأثير مادي على القوائم المالية ولم يتم إظهاره أو تصحيحه في تلك القوائم، فعليه أن يبدي رأياً متحفظاً أو رأياً سلبياً معاكس.
* كما أنه في حالة منع المراجع من قبل إدارة المنشأة من الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتقييم فيما إذا وقع أو من المحتمل وقوع خطأ أو غش له تأثير مادي على القوائم المالية، فعلى المراجع أن يصدر رأياً متحفظاً أو يمتنع عن إبداء الرأي حول تلك القوائم نتيجة لوجود قيود على عملية المراجعة
* وإذا لم يتمكن المراجع من تحديد ما إذا كان هناك غش أو خطأ بسبب قيود مفروضة عليه من قبل الظروف وليس من قبل المنشأة فعلى المراجع النظر في تأثير ذلك في تقرير المراجعة.

3- إبلاغ السلطات الإشرافية العليا

إن التزام المراجع بمبدأ " السرية" يمنعه عادة من إبلاغ الغش أو الخطأ لأطراف ثالثة، على أنه في حالات

⁵¹ www.n-alforat.com/vb/threads/21638 يوم 2013/05/15. على الساعة: 17:23

معينة تتجاوز القوانين أو المحاكم مبدأ السرية (على سبيل المثال تطلب بعض الدول من المراجع الإبلاغ عن الخطأ والغش في المنشآت المالية إلى السلطات الإشرافية العليا التي يخضع المشروع لسلطتها) وقد يحتاج المراجع في مثل هذه الحالات الحصول على استشارة قانونية أخذاً في الاعتبار مسئولية تجاه المصلحة العامة .

52

4- الانسحاب من عملية المراجعة

قد يرى المراجع انه من الضروري الانسحاب من عملية المراجعة عندما لا تتخذ المنشأة إجراءات تجاه الخطأ والغش والتي يرى المراجع أنها ضرورية في ظل الظروف حتى ولو لم يكن للخطأ أو الغش تأثير مادي على القوائم المالية. ومن ضمن العوامل التي تؤثر على رأي المراجع وجود أدلة على تورط أعلى سلطة في المنشأة والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية إقرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية علاقة المراجع بالمنشأة الذي يسعى المراجع عادة للحصول على استشارة قانونية عند الوصول إلى مثل هذا القرار.

كما تقضيه قواعد السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنه عندما يستلم المراجع الحالي استفساراً من المراجع المقترح فعلى المراجع الحالي إعلام المراجع المقترح فيما إذا كان هناك أسباب مهنية تمنعه من قبول المهمة.⁵³

المطلب الثالث : مدى مسؤولية المراجع عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره

لا يوجد إلزام قانوني على المراجع للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي شماها تقريره , ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم وفي هذه الحالة يجب على المراجع القيام بما يلي⁵⁴ :

- 1- أن يطلب من إدارة المنشأة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية .
- 2- القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش التي تم اكتشافها.
- 3- إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية مرحلية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المراجع في وقت

⁵² http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=518263 يوم 2013/05/15 الساعة 16:25

⁵³ مرجع سابق

⁵⁴ www.n-alforat.com/vb/threads/21638 يوم 2013/05/15. على الساعة:17:23

قريب فيجوز للمراجع أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه القوائم بدلا من إصدار قوائم مالية معدلة كما ورد في البند

4- وأخيرا يجب على مراجع الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يرى ضرورتها للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة.

ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المراجع أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، وبأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فإن المراجع سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلا وهي :

1- إخطار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعدا الربط بين تقرير المراجع والقوائم المالية.

2- إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المراجع مستقبلا

3- إخطار كل شخص يعلم المراجع بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجود عدم الاعتماد على تقريره مستقبلا مسؤولية إدارة المنشأة عن وجود خطأ وغش بالقوائم المالية

لقد أبدت سائر التشريعات المعمول بها في دول العالم سواء المحلية والإقليمية والدولية أن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن الأخطاء والغش والتلاعب الموجودة بالقوائم المالية، كما أنها تضمن خلوها من الأخطاء والغش المادية وغير المادية، كما تضمن دقتها وعدالتها وصحة الحسابات التي تحتويها القوائم المالية⁵⁵

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن القول أن مراجعة الحسابات هي الأداة التي عن طريقها يمكن للمراجع التأكد من تنفيذ المهام وفقا للخطط و البرامج المقررة و تقييم مستوى الأداء الذي يتم بمقتضاه التنفيذ داخل المؤسسات المختلفة و ذلك بتفويض من قبل الملاك و المديرين و منه نستطيع القول بشكل عام بأن المراجعة هو أسلوب من أساليب الرقابة يهدف الى التحقق من صحة و صدق البيانات المحاسبية و المالية و مدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة و النتيجة المسجلة من طرفها، هذا عن طريق إبداء رأي فني و محايد حول تلك البيانات المفحوصة من طرف المراجع الخارجي، و الذي يشترط فيه أن يكون مستقلا عن المؤسسة و ذو كفاءة مهنية و خبرة، هذا في إطار المعايير التي تحظى بالقبول العام و المنهجية التي وضعت لتنظيم هذه المهنة.

تمهيد

أدت نتائج الثورة الصناعية الى توجه العالم نحو إقتصاد صناعي ،الذي سمح بظهور مبدأ المسؤولية المحدودة الذي بمقتضاه أمكن تجميع رؤوس الأموال وإقامة الصناعات الحديثة في شكل شركات مساهمة وغيرها من شركات الأموال، وقد ترتب عن المبدأ السابق ذكره ظهور الملكية الغائبة أي انفصال أصحاب رؤوس الأموال (المالكين) عن تسيير وإدارة الشركات ،حيث ينتخب جماعة المالكين اللذين تجمعهم الجمعية العامة للمساهمين - جماعة من الأشخاص - يجمعهم مجلس الإدارة - يشرفون على تسيير الشركة و يحفظون حقوق المساهمين ، و الذين بدورهم ينتخبون المدير العام للشركة ، وقد تدخل المشرع لتحديد

حقوق وواجبات ومسؤوليات كل من الطرفين ، إلا أن المساهمين كانوا بحاجة إلى رأي شخص يتمتع بالخبرة والتدريب والمهارة اللازمين لمراقبة وتقييم التصرفات الإدارية ، المالية والمحاسبية التي يباشرها مجلس الإدارة عن طريق المديرية العامة ومنه ظهرت الحاجة إلى خدمات المراجعين ، لأنهم خبراء مختصين في أعمال فحص ومراجعة والتصديق على الحسابات الإجتماعية للشركات التي تلخص العمليات المالية لفترة معينة ، ثم الحكم عليها من ناحية مدى سلامتها وأثرها على النتيجة والمركز المالي للشركة في نهاية الدورة .

وهنا سنتناول في هذا الفصل ماهية المراجعة ومنافعها و معاييرها وماهية مهمة مراجعة الحسابات (مهمة محافظ الحسابات) .

تمهيد

إن استعمال القوائم المالية يكون لعدة أغراض , و إصابتها للهدف يكون حسب نوعية القائمة المستعملة وذلك ما يوجب المنشأة بإصدار قوائم مالية حسب المعيار الدولي الأول (عرض البيانات المالية) , والتي هي من أدوات التحليل المالي التي تحتوي على معلومات مالية مفيدة تساعد المحلل المالي على اتخاذ القرارات الرشيدة و التي بدورها تساعد المنشأة على إتمام عملياتها المخطط لها بنجاح مما يؤدي إلى نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها الكلية .

وذلك ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تبيان ماهية القوائم المالية وبالأخص قائمة الدخل في المبحث الثاني و كذلك جودة المعلومات الحاسبية في قائمة الدخل و العلاقة بين أبعاد التدقيق و جودة المعلومات المحاسبية .

المبحث الأول : ماهية القوائم المالية

توجد العديد من التعريفات للقوائم المالية كل يعرفها حسب المنطلق الاقتصادي و الأغراض النفعية المرجوة منها ذلك نظرا لتعدد الأطراف المستعملين لها , فالمسير يعرفها من زاوية تبسيط المعلومة و مصدرها و المحلل المالي يراها من زاوية المدلول التدقيقي و درجة استقلالية و ارتباط هذه التدفقات قصد الوصول إلى مدلولها حول نشاط المؤسسة و مدى قدرتها على الاستمرار في ضل أخطار المحيط لذلك تعد المرآة العاكسة للصورة الفعلية للمؤسسة الاقتصادية .

المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية

هي عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها ، والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين ، كما تصف الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة (شهر، 3 اشهر، 6 اشهر، سنة) وهي مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية و الإجمالية لمستوى أداء المشروع ، و حقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة.

و تعرف أيضا بأنها عبارة عن مجموعة البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا يتم من خلالها توضيح معاملات المؤسسة من خلال فترة زمنية معينة و ذلك من أجل معرفة مركزها المالي ¹.
إن مختلف مستعملي القوائم المالية يحتاجون إلى معرفة كاملة وشاملة عن المؤسسة، ويتطلب هذا توفير مجموعة من المعلومات والتي يمكن حصرها في الآتي:²

- ربحية المؤسسة وهو ما يبين كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة.
- المركز المالي للمؤسسة والذي يبين معدل نمو حقوق الملاك.
- قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية الموجبة وهذا ما يبين كذلك مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها في آجال استحقاقها.

¹ - عزة الأزهر، عرض و مراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق (غير منشورة) جامعة سعد دحلب البلدة 2009، ص106

² محمد سمير الصبان و عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المالية في شركات الأموال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص199.

- التغييرات التي تحدث على المركز المالي للمؤسسة وهو ما يمكنها من تقييم كافة أنشطتها المتعلقة بالعمليات والاستثمار والتمويل.
تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأكثر استخداما من أجل توفير مختلف هذه المعلومات بشكل عام، حيث يتم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية

توجد العديد من الأهداف للقوائم المالية، ومن بين هذه الأهداف نذكر أهمها:

- 1 - إن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
- 2 - عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمنشأة لفترة مالية معينة.
- 3 - إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي.
- 4 - استخراج نتائج عمليات المنشأة خلال فترة مالية معينة.¹
- 5 - خدمة المستخدمين الذين تكون سلطتهم أو قدرتهم أو مواردهم محددة للحصول على المعلومات و الذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر رئيسي للمعلومات عن النشاط الاقتصادي.
- 6 - تحديد موجودات وأصول المنشأة سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل .
- 7 - تحديد قيمة التغييرات في الموجودات و المطلوبات و الموازنة بينهما واستخراج الجانب الأرجح .
- 8 - التعبير عن موجودات المنشأة والتزاماتها وتمثيل قيمتها بالوحدات النقدية المتداولة والسائدة.
- 9 - توفير معلومات مفيدة لأغراض التنبؤ ومقارنة وتقييم التدفقات النقدية المحتملة للمستثمرين و الدائنين
- 10 - وذلك من حيث المقدار التوقيت و عدم التأكد المرتبط بها.²
- 11 - التقرير عن أنشطة المؤسسة المؤثرة على المجتمع التي يمكن أن يتم تحديدها و وصفها أو قياسها والتي تعتبر ذات أهمية لدور المؤسسة في البيئة الاجتماعية.

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص: 180.
² - أمين السيد أحمد لطفى ، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي الدر الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2005 . ص 208.

وأما أهداف القوائم المالية من منظور مستخدمي القوائم المالية مايلي:

- توفير المعلومات حول المركز المالي , و الأداء و التغييرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة

لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية¹.

- إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات

الاقتصادية لأن هذه القوائم تعكس لحد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات

غير مالية .

- تظهر القوائم المالية نتائج الوكالة الإدارية , أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها , وهؤلاء

المستخدمين الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع

القرارات الاقتصادية على سبيل المثال , قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما اذا كانوا

سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى مكانها.²

المطلب الثالث : أنواع القوائم المالية

هناك خمسة أنواع للقوائم المالية وهي :

1 - قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعريف قائمة المركز المالي: هي عبارة عن كشف يظهر حالة ومركز المنشأة المالي لحظة

إعدادها، تبين الأصول التي تملكها المنشأة لمقابلة الخصوم المطلوبة منها. كما أنها تعتبر كشفًا يتضمن

أصول و خصوم المؤسسة وحق صاحبها من تاريخ معين.³

2- قائمة الدخل (جدول النتائج)

وهي محل الدراسة و سنتطرق إليها بالتفصيل في المبحث القادم

¹ - المرجع سابق - ص 210.

² - عزة الأزهر، عرض و مراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق (غير منشورة) جامعة سعد دحلب البليدة 2009، ص 108

³ - عاطف الأخرس ، ايمان الهنيبي ، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها ، ط1، ج1، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 39

3- جدول تدفقات النقدية (الخرينة)

يعرف جدول تدفقات الخرينة على أنه "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخدامها، وذلك اعتمادا على عنصر الخرينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءه مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها، بهدف إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة "، كما يقدم جدول تدفقات الخرينة مدا خيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:¹

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار و التمويل).
- تدفقات الخرينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكوين ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).

4- قائمة جدول التغيرات في حقوق الملكية

يعتبر النظام المحاسبي المالي أن رؤوس الأموال الخاصة هي الفرق بين أصول و خصوم المؤسسة على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتبر إن رؤوس الأموال الخاصة جزء من الخصوم، و يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

و المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:²

- النتيجة الصافية للسنة المالية.

¹ نصر الدين بن النذير، عمار بوشناق، جدول تدفقات الخرينة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول، الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي و المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، ص4.

² الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، المتضمنة قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، ص26.

- تغييرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء الهامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد).
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

الملحق هو "وثيقة تلخيص تعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية و حساب النتائج، ويتم إعداده كلما اقتضت الحاجة إليه، لتوفيره المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات."

المطلب الرابع: الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية

الفرضيات الأساسية هي ما يتم افتراضه عند إعداد القوائم المالية، حيث لا يمكن تصور إعداد قوائم مالية متضمنة لمعلومات مفيدة لأصحاب القرارات إلا إذا تم إعدادها وفقا للفرضيات التالية:

أ - الفرضية المحاسبية على أساس الاستحقاق

بموجب هذه الفرضية يتم الاعتراف بالعمليات و الأحداث عند حدوثها (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها) ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية و تقريرها في البيانات المالية للفترة التي تتعلق بها ، حيث يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل بناء على ارتباط مباشر بين التكاليف التي تم تحملها و عائدات بنود الدخل محددة¹.

فالقوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المتعلقة بدفع و استلام النقدية بل و تبليغهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل و عن الموارد التي تمثل

¹ - يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان،الأردن، 2004 ، ص 141.

نقدية التي سيجري استلامها مستقبلا ، و بالتالي فهي توفر معلومات حول العمليات المالية السابقة و الأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية .

ب - فرضية الاستمرارية

و تعتبر هذه الفرضية من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها ، حيث يتم افتراض أن المؤسسة التي تعد قوائمها المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور ، حيث تعتمد هذه المؤسسة على هذه الفرضية في إعداد قوائمها في كل فترة مالية استنادا إلى مفهوم الدورية ، و بذلك فيجب الإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار ، من خلال الملاحظات وكذلك الأسباب و الظروف التي تجعلها غير قادرة على وإذا تبين أنها غير قادرة على الاستمرار فيجب عدم إعداد قوائمها المالية على أساس الاستمرارية التي تعد على أسس قياس منها التكلفة التاريخية ، ويجب عليها إعداد قوائمها المالية على أسس مختلف ، وفي هذه الحالة يجب عليها الإفصاح عن الأساس المستخدم . ويرتبط بفرضية الاستمرارية مجموعة من الاعتبارات و المبادئ التي لا تكون كذلك عن افتراض التصفية للمؤسسة وعدم الاستمرارية.

المطلب الخامس: الخصائص النوعية للقوائم المالية (الأسباب التي تجعلها أكثر أهمية)

الخصائص النوعية للقوائم المالية هي الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمي هذه القوائم، والتي لأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاختيار بين البدائل و السياسات المحاسبية ولقد بين إطار العمل لإعداد القوائم المالية الخصائص النوعية باعتبارها الخصائص التي تجعل المعلومات المقدمة في القوائم المالية مقيدة وهي :¹

أ - قابلية للفهم :

¹ / هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 2008، ص-ص: 182-183.

هناك إخلاف كبير بين متخذي القرار وهذا الاختلاف يكمن في أنواع القرارات التي يتخذونها وأساليب اتخاذ القرارات المستخدمة، وفي المعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها وفي قدرتهم على تشغيلها ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون هناك علاقة ربط بين المستخدمين والقرارات التي يتخذونها وهذه العلاقة تتمثل في قابلية الفهم¹، حيث يجب تقديم معلومات مفيدة لكي يستطيع الأفراد ذو المعرفة المعقولة للأنشطة الاقتصادية والمحاسبية فهمها وقدرة على استخدامها².

ب- الملائمة

أي أن تكون المعلومات المحاسبية ذات علاقة بقرار ولها دور في اتخاذه سواء إن كان يتعلق باتخاذ قرارات تنبؤية عن نتائج الأحداث السابقة و الحالية و المستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات) أو أنها تمثل تأكيدا أو تصحيحا للنتائج عن طريق مقارنة النتائج الفعلية مع ما كان متوقعا (القيمة الاسترجاعية للمعلومات)³، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار ، أما إذا كانت غير مؤثرة فتعتبر هذه المعلومات غير ملائمة لهذا القرار.

ج- الموثوقية

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة و يعتمد عليها ، و تملك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه وحتى تتسم المعلومات المالية بصفة الموثوقية يجب أن تكون:

- التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها.
- الجوهر فوق الشكل: لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها ، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت جوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس مجرد شكلها القانوني.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي الدر الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص465.

² . المرجع سابق ص191.

³ حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص477.

- **الحياد** : حتى تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إلا إذا كانت طريقة عرض أو اختيار المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا .

- **الحيطة والحذر** : إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة كثير من الأحداث و الضر و ف مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل ، تقدير العمر الإنتاجي للمعداتوغيرها، ويتعرف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها عند ممارسة الحذر في القوائم المالية.

- **الاكتمال**: حتى تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية موثوق بها يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة .¹

د- القابلية للمقارنة :

يجب أن يكون المستخدمون قادرون على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن لتحديد و تقييم مركزها المالي و أدائها، كما يجب أن يكون باستطاعتهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة. كما أنه توجد خصائص أخرى تتمثل في :²

- 1 - الشمول:كون القوائم المالية تحتوي على كافة المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة
- 2 - الدقة:إذ تتم مراجعة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتأكد من دقتها قبل إصدارها
- 3 - الواقعية:لان جميع الأرقام تمثل العمليات الفعلية للمنشأة
- 4 - الموضوعية:

* إذ أنها تتحدث عن نتائج تاريخية حدثت فعلا.

* أنها تقدم معلومات كمية قابلة للقياس و المقارنة و الاستنتاج .

¹ /1 هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، مرجع سابق، ص-183
² حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص477.

* أنها تستخدم نفس وحدة القياس لجميع عملياتها بشكل مفهوم للجميع .

المبحث الثاني : ماهية قائمة الدخل

تعد قائمة الدخل واحدة من القوائم المالية التي تعكس مدى نشاط المؤسسة وذلك بنتيجة نشاطها من ربح أو خسارة و بالتالي تحديد مدى إمكانية توزيع الأرباح على المساهمين و غيرهم كما تحدد المستوى الاقتصادي و التنافسي للمؤسسة و للتعرف على ماهيتها نتطرق إليها في المطالب الآتية :

المطلب الأول : قائمة الدخل (جدول النتائج)

1- تعريفات قائمة الدخل

تعرف قائمة الدخل بتسميتين فهي قائمة الدخل وهي جدول حسابات النتائج .

أ- قائمة الدخل و أهدافها :

هي عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء و النواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة.

و تهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، و كذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار و توقيت و درجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل .¹

كما توفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المرهبة، وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج و مكوناتها و الأحداث و العمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة ، و تبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع أو الخدمات المطلوبة، وهي تهتم أيضا نقابات العمال في المفاوضات حول الأجور، دون أن ننسى أهميتها بالنسبة للحكومة فيما يخص إعداد السياسة الضريبية والاقتصادية.

¹ - شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة (غير منشورة) جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009 ص50

ب- تعريف جدول النتائج

هي قائمة توفر للمستثمرين و الدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار و درجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل , و تساعد التنبؤات التدفقات النقدية في المستقبل للمستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة , كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمنشأة¹.

و هي صافي الدخل المتحقق للمنشأة نتيجة نشاطاتها وعملياتها، ويتم استخراجها عن طريق طرح المصروفات من مجمل المبيعات المتحققة خلال فترة.²

ج- تعريف حساب النتائج:

هو "بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)"³، و المعلومات التي يقدمها حساب النتائج هي:⁴

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية وهي: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتجات المالية و الأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة.
- المخصصات للإهلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للإهلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.

¹ عزة الأزهر، عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية، مرجع سابق، ص 126

² عزة الأزهر، مرجع سابق، ص 126

³ أوسريز منور، مجبر محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، أبحاث الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي و المالي

الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، الجزائر أفريل يومي 15-16، 2009، ص 8.

⁴ المرجع السابق، ص 8.

- العناصر غير العادية(منتجات و أعباء).
 - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
- المطلب الثاني : طرق إعداد حساب النتائج**

حدد المشرع الجزائري طريقتين لإعداد حساب النتائج هما:

أ- حساب النتائج حسب الطبيعة:

- شكل جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

يأخذ جدول حساب النتائج حسب الطبيعة الشكل التالي:

جدول رقم(01): حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة من.../.../...إلى.../.../...

السنة N-1	السنة N	ملاحظة	البيان
			رقم الاعمال تغير مخزونات المنتوجات المصنعة و المنتجات قيد الإنجاز الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
			2- إستهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للإستغلال(1-2)
			أعباء المستخدمين

			الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى
			الأعباء العملياتية الأخرى
			المخصصات للإهتلاكات و المؤونات
			إستئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الانشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية- المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركة الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية
			حصة المجمع (1)

الفصل الثاني : جودة قائمة الدخل

المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة (طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS)، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ج، 2009، صص 82-83.

تقوم المؤسسة بتجميع التكاليف حسب طبيعتها (مثل ذلك الإهلاك و مشتريات المواد و تكاليف النقل و الأجور و الرواتب و تكاليف الإعلان...) و لا يتم إعادة توزيعها بين المهام ضمن المشروع، و هذه الطريقة سهلة التطبيق في العديد من المشاريع الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لإجراء توزيعات للتكاليف التشغيلية بين التصنيفات حسب المهمة.¹

ب - حساب النتائج حسب الوظيفة:

شكل حساب النتائج حسب الوظيفة:

يأخذ حساب النتائج حسب الوظيفة الشكل التالي:

جدول رقم (02): حساب النتائج حسب الوظيفة من.../.../...الى.../.../... .

البيان	ملاحظة	السنة N	السنة N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			

¹ قصابي إلياس، راحلية بلال، عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، أبحاث الملتقى الدولي حول: معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (متطلبات التوافق و التطبيق)، المركز الجامعي بسوق أهراس، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 25-26 ماي 2010. صص 65

			مصاريف المستخدمين المخصصات للاهلاك
			منتجات مالية
			الاعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية
			المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)
			منها حصة ذوي الأقلية(1)
			حصة المجمع(1)

- المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة (طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS)، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 83-84.

فهو يرتكز على المصروف أو تكلفة المبيعات حيث تصنف التكاليف بموجب هذا الأسلوب حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو التوزيع أو الأنشطة الإدارية، و هذا العرض كثيرا ما يقدم معلومات للمستخدمين ملائمة أكثر من تصنيف التكاليف حسب طبيعتها، إلا ان توزيع التكاليف على الوظائف يمكن أن يكون حسب التقدير الفردي¹.

¹قصابي إلياس، رحاحلية علي، مرجع سابق.ض

المبحث الثالث : تدقيق قائمة الدخل

تشتمل قائمة نتيجة الأعمال في المشروعات الصناعية على مراحل متتالية توضح كل مرحلة منها نتيجة معينة ، فالمرحلة الأولى يعني استخراج تكلفة إنتاج الوحدات تامة الصنع وتعرف هذه المرحلة بمرحلة التشغيل ويلي ذلك المرحلة الثانية التي تعني استخراج نتيجة أعمال المتاجرة من ربح أو خسارة وتعرف هذه المرحلة بمرحلة المتاجرة ، أما المرحلة الأخيرة فإنها تعني استخراج نتيجة الأعمال الصافية من ربح أو خسارة وتعرف هذه المرحلة بمرحلة الأرباح الخسائر .

وسوف ننظر فيما يلي إلي الإجراءات التي يتوجب على مراجع الحسابات القيام بها عند مراجعة عناصر نتيجة الأعمال عن الفترة المالية.

المطلب الأول : عناصر قائمة الدخل

أ- عناصر التشغيل

تتكون عناصر التشغيل من مجموعة عناصر التكاليف التي ساهمت في تحديد تكلفة المنتج خلال فترة زمنية معينة سواء كانت في شكل سلع أو خدمات ، والتي يتم عرضها في صورة قائمة التكاليف أو حساب التشغيل ، وتشتمل تلك العناصر على التكاليف المباشرة من مواد أولية ، أجور ، مصروفات مباشرة وتكاليف صناعية أخرى من عناصر لتشغيل تتمثل في الآتي¹:

1 - تدقيق عمليات شراء المواد التي تتم في نهاية السنة المالية وبداية السنة المالية الجديدة للتحقق من ملكية المشروع لها ودخولها ضمن قوائم الجرد .

2 - التحقق من كفاية استخدام المواد في الغرض المخصص لها وذلك في ضوء معدلات الكفاية الإنتاجية لاستخدام هذه المواد .

3 - حضور لجنة الجرد الفعلي للمواد والإشراف عليها والتأكد من صحة هذه المواد بثمن التكلفة أو السوق أيهما أقل .

¹ خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2007، ص302-304

- 4 -مراجعة أjour الشهر الأخير من السنة المالية وكذلك أjour الشهر الأول من السنة المالية الجديدة وذلك لتحديد ما يخص السنة المالية فعلاً من أjour .
- 5 -تقييم نتائج العمل المباشر عن طريق مقارنة ساعات العمل المستنفذ مع النتائج المحققة في ضوء معدلات الكفاية الإنتاجية الخاصة بعنصر العمل¹.
- 6 -الإطلاع على مستندات المصروفات المختلفة لتحديد ما يخص التشغيل منها ، وكذلك الإطلاع على مستندات المصروفات للشهر الأول من السنة المالية الجديدة لتحديد ما يخص السنة المالية من المصروفات .
- 7 -التحقق من كفاية استخدام التكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك في ضوء معدلات الكفاية الإنتاجية لهذا العنصر .
- 8 -تحديد تكلفة إنتاج البضاعة تحت التشغيل بمعرفة الفنيين وحسب طبيعة الصناعة في المشروع .
- 9 -تحديد تكلفة وحدة المنتج النهائي (سلعة أو خدمة) وفحص هذه التكلفة انتقادياً بمقارنتها بمثيلتها في السنة السابقة ، وبالتكلفة المعيارية للوحدة لمعرفة أي انحرافات بينهما والتحري عن أسبابها .
- 10- مراجعة حسابية لمفردات حساب التشغيل أو قائمة التكاليف الصناعية للتأكد من صحة العمليات الحسابية ودقة القيم الواردة فيها².

ب - عناصر المتاجرة

- وهي تمثل مجموعة من العناصر التي يتم بموجبها تحديد مجمل الربح أو الخسارة للمشروع عن الفترة المالية وذلك عن طريق تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بهذه الإيرادات .
- وتمثل إيرادات الفترة في المبيعات النقدية والآجلة الخاصة بالفترة بعد استبعاد مردودات المبيعات منها . أما عناصر النفقات المرتبطة بهذه الإيرادات والتي تمثل من مجموعها تكلفة المبيعات التي تشمل تكلفة البضاعة

¹ خالد جمال الجعرات ، ، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS، إثناء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 121 - 122 .

² المرجع السابق ، ص 122 - 123 .

الجاهزة في أول المدة مضافاً إليها تكلفة البضاعة المشتراة خلال المدة أو تكلفة الإنتاج التام المرحل من حساب التشغيل ، ناقصاً منها تكلفة البضاعة المباعة الباقية آخر المدة .

ويلاحظ أن هذه العناصر قد خضعت لإجراءات المراجعة في أثناء تنفيذ عملية التدقيق ، وأن المراجع يكون قد تأكد من صحة البيانات المتعلقة بها ولكن على المراجع في هذه المرحلة أن يتحقق مما يلي :¹

1. التحقق من صحة ترحيل ونقل رصيد بضاعة أول المدة المدور عن ميزانية السنة السابقة.

2. مطابقة البيانات الواردة بحساب المتاجرة مع البيانات الواردة بالدفاتر والتي سبق أن جرى تدقيقها .

3. التأكد من أن ما يظهره حساب المتاجرة إنما يمثل الإيرادات والتكاليف التي تخص الفترة فقط ، أي التأكد من صحة التسويات الجردية آخر السنة .

4. التأكد من عدم إدراج أية إيرادات عرضية أو أية مصاريف لا ترتبط ارتباطاً بعناصر حساب المتاجرة .

5. التحقق من مدة ما حققه المشروع من كفاية في مرحلة المتاجرة وذلك في ضوء معدلات الكفاية اللازمة في هذا المجال (المراجعة التحليلية) .

6. إجراء مراجعة حسابية لعناصر حساب المتاجرة أو قائمة الدخل للتأكد من عدم وجود أخطاء أثناء الترحيل والترصيد .

7. إجراء المقارنات اللازمة بين نسب مجمل الربح لعدد من السنوات ، ودراسة وفحص الظروف التي أدت إلي أي اختلافات في المقارنات ، فقد تكون أسباب الاختلاف هي إخفاء تلاعب في قيم المشتريات أو المبيعات أو مردوداتها أو في بضاعة آخر المدة .

ج - عناصر الأرباح والخسائر

¹ خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات . مرجع سابق، ص304-305

- وهذه العناصر تمثل المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل قائمة نتيجة الأعمال حيث يتم بموجبها تحديد صافي الربح أو صافي الخسارة المحققة في المشروع في نهاية الفترة عن طريق المقابلة بين نتيجة المتاجرة المتمثلة في مجمل الربح أو الخسارة مضافاً إليها الإيرادات العرضية الأخرى (مثل إيرادات الأوراق المالية ، إيرادات العقارات المملوكة للمشروع أرباح بيع الأصول الثابتة) ، وبين الأعباء والمصروفات المتعلقة بالفترة المالية والتي لم يسبق تحميلها عن أية مرحلة سابقة من مراحل قائمة نتيجة الأعمال .

إن من واجب مراجع الحسابات أن يشير في تقريره إلي ملائمة دلالة قائمة نتيجة الأعمال في التعبير عن حقيقة الربح أو الخسارة عن الفترة التي قام فيها بمراجعة حسابات المشروع ، ومن أجل ذلك يجب عليه في هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية :¹

- 1 - الإطلاع على الكشوف التحليلية الخاصة بالمصروفات وكذلك الإيرادات التي يقوم بإعدادها المشروع في نهاية الفترة ومقابلتها مع الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام وفحصها انتقادياً للتأكد من صحة المعالجة المحاسبية للتسويات الجردية المتعلقة بالمصروفات والإيرادات وفق مبدأ الاستحقاق .
- 2 - التحقق من الفصل بين المصروفات العادية المرتبطة بالنشاط العادي للمشروع وبين المصروفات العرضية ، ونفس الأمر يتبع أيضاً بالنسبة للإيرادات سواء عادية أو العرضية منها .
- 3 - المراجعة الحسابية لحساب الأرباح والخسائر للتأكد من صحة النتائج سواء كانت ربحاً أم خسارة .
- 4 - المراجعة الإنتقادية عن طريق إجراء المقارنات بين صافي الربح أو الخسارة في نهاية الفترة مع السنوات السابقة وكذلك الربط بين كل عنصر لتحديد تأثيره على صافي نتيجة الأعمال .

المطلب الثاني : مراجعة عملية المشتريات

يسعى المراجع إلي تحقيق الأهداف التالية عند مراجعته لهذه المشتريات :²

- 1 - التأكد من عمليات الشراء المسجلة بالدفاتر .
- 2 - التأكد من أن عمليات الشراء المسجلة بالدفاتر تخص بضاعة تم استلامها فعلاً أي أنها عمليات حقيقية .
- 3 - التأكد من أن عمليات الشراء تم الترخيص بها من الشخص المختص ز
- 4 - التأكد من تسجيل عمليات الشراء بالكامل دون أي نقص .
- 5 - التأكد من تسجيل عمليات الشراء بالقيم الصحيحة .
- 6 - التأكد من تسجيل عمليات الشراء في السنة المالية التي تخصها .
- 7 - التأكد من تسجيل عمليات الشراء في السنة المالية التي تخصها .

¹ مرجع سابق، ص 306-308 .

² محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة و التدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 594-596

8 -التأكد من تسجيل تفاصيل (الدفاتر المساعدة) وأجماليات عمليات الشراء (اليومية العامة والأستاذ العام)

إجراءات المراجعة الواجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف :¹

1 -الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية على عمليات الشراء وتحديد مواطن القوة والضعف به .

2 أداء فحص إجرائي للتأكد من تطبيق النظام كما هو مرسوم ومحدد وذلك باتباع الإجراءات التالية :

- الإطلاع على تقارير قسم المراجعة الداخلية الخاصة بالمشتريات وملاحظة التوصيات التي وردت بها وذلك للتأكد من خضوعها لمراجعة داخلية .
- فحص الدليل المحاسبي وتقويمه والتأكد من ملاءمته .

- ومحضر الفحص والاستلام وصورة إذن الإضافة للمخازن والاستلام وأذن الإضافة للمخازن .

- مراجعة تسلسل أرقام صور أوامر التوريد ومحاضر الفحص والاستلام وأذن الإضافة للمخازن .

- الإطلاع على ملفات المناقصات وتقارير الشراء المباشر للتأكد من تطابق لائحة الإضافة للمخازن

- الإطلاع على فواتير الشراء للتأكد من وجود توقيع الموظف المختص بمراجعتها حسابياً ومطابقتها مع مستندات الشراء الأخرى .

3 -مراجعة حسابية لفواتير الشراء تشمل عمليات الجمع والضرب والتضريبات و احتساب الخصم التجاري وكذلك، مراجعة حسابية لدفتر يومية المشتريات تشمل :²

- مراجع المجاميع أفقياً ورأسياً .
- مراجع وضع المبالغ في الخانات التحليلية الصحيحة .
- مراجعة نقل المجاميع من صفحة لأخرى .
- مراجعة الترحيل من الدفتر إلي أستاذ مساعد الدائنين .
- مراجعة نقل مجاميع الدفتر إلي اليومية العامة وإلي حسابي المشتريات والدائنين بالأستاذ العام .

4 -مطابقة فواتير الشراء مع صور أوامر التوريد للتأكد من اعتماد عملية الشراء من الأشخاص المرخص لهم بذلك .

¹ أحمد حلمي جمعة , المدخل الحديث لتدقيق الحسابات , دار الصفاء للنشر و التوزيع , عمان,الأردن, 2000ص 217-219
² مرجع سابق,ص 219

- 5 - مطابقة فواتير الشراء مع محاضر الفحص والاستلام ومع بطاقات الصنف وسجل البوابة ودفتر أستاذ مساعد المخازن وكذلك مع صور أوامر التوريد للتأكد من أن العملية حقيقية ومن أن المنشأة قد استلمت البضاعة فعلاً ودخلت مخازنها .
- 6 - مطابقة فواتير الشراء مع يومية المشتريات للتأكد من صحة التوجيه المحاسبي بما يتفق مع الدليل المحاسبي للمنشأة ، والتحقق من أن هذا الدفتر لم يتضمن قيد مشتريات أصول ثابتة .
- 7 - مقارنة تواريخ استلام البضاعة الموضحة بمحاضر الفحص والاستلام مع تواريخ القيد بدفتر يومية المشتريات خاصة قرب نهاية السنة وذلك للتأكد من تسجيل كل عملية في السنة التي تخصها .
- 8 - فحص عينة من محاضر الفحص والاستلام وأذون الإضافة وتتبع قيدها بدفتر يومية المشتريات وذلك للتحقق من عدم السهو عن قيد أي عملية شراء .
- 9 - مطابقة عينة من المسجل بيومية المشتريات مع فواتير الموردين للتأكد من أن التسجيل تم بالقيمة الصحيحة .
- 10 - مراجعة انتقادية لمبالغ المشتريات الكبيرة بشكل غير عادي والعمليات غير المألوفة وذلك للتحقق من معقولية المشتريات المسجلة بالدفاتر .
- 11 - يوجه المراجع عناية خاصة للمشتريات التي تتم في نهاية السنة ، فقد يحدث أن تصل البضاعة فعلاً وتدخل ضمن قوائم الجرد ولكن المنشأة توجل قيدها كمشتريات إلي أوائل السنة التالية مستهدفة بذلك تضخم الأرباح .

المطلب الثالث : مراجعة عملية مردودات المشتريات

نظراً لأن هذه المشتريات لا تمثل مشكلة كبيرة للمراجع ونظراً لضالة أهميتها النسبية فإن المراجع يتحقق من صحتها باتباع الآتي¹:

- (1) الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية على عمليات رد البضاعة المشتراة .
- (2) أداء فحص إجرائي للتأكد من تطبيق النظام كما هو مرسوم ومحدد .
- (3) مراجعة حسابية للإشعارات الدائنة الواردة تشمل عمليات الجمع والطرح والتضريبات ، وكذلك مراجعة حسابية لدفتر يومية مردودات المشتريات .
- (4) مطابقة صور إشعارات الرد التي تعدها المنشأة مع الإشعارات الدائنة التي ترد من الموردين مع القيد بدفتر مردودات المشتريات للتأكد من أن العملية صحيحة وحقيقية وأن المبلغ صحيح وأن التوجيه المحاسبي سليم وأن العملية مسجلة في السنة المالية التي تخصها .

¹ أحمد حلمي جمعة , المدخل الحديث لتدقيق الحسابات , مرجع سابق , ص 217-219

- 5) مطابقة صور إشعارات الرد والإشعارات الدائنة ودفتر يومية مردودات المشتريات مع سجلات البضاعة ، وذلك للتأكد من خروج البضاعة فعلاً من المنشأة .
- 6) توجيه عناية خاصة لعمليات الرد التي تتم في نهاية السنة حيث إذا وجد عمليات مسجلة بهذا الشكل فعليه التأكد من خروج البضاعة فعلاً حيث لا يكفي تحرير إشعار رد لقيود العملية .

المطلب الرابع: مراجعة عملية المبيعات

يسعى المراجع إلي تحقيق الأهداف التالية عند مراجعته لهذه المبيعات¹:

- معقولية عمليات البيع المسجلة بالدفاتر .
- عمليات البيع المسجلة بالدفاتر تخص بضاعة تم شحنها فعلاً لعملاء حقيقيين .
- عمليات البيع المسجلة بالدفاتر تم اعتمادها من الشخص المرخص له بذلك .
- عمليات البيع المسجلة بالدفاتر تخص كل عمليات البيع دون أي نقص .
- تسجيل عمليات البيع بالدفاتر بالقيم الصحيحة .
- تسجيل عمليات البيع في الفترة المالية التي تخصها .
- صحة تسجيل تفاصيل وإجماليات عمليات البيع .
- صحة التوجيه المحاسبي لعمليات البيع .

إجراءات المراجعة الواجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف 2:

- 1 - الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية على عمليات البيع .
- 2 - أداء فحص إجرائي للتأكد من تطبيق النظام كما هو مرسوم ومحدد .
- 3 - مراجعة حسابية لصور فواتير البيع تشمل عمليات الجمع والطرح والضرب واحتساب الخصم التجاري ، وكذلك مراجعة حسابية لدفتر يومية المبيعات .
- 4 - مطابقة الأسعار الواردة في صور الفواتير مع قوائم الأسعار أو مع العقود المبرمة مع العملاء للتأكد من أن البيع تم بالأسعار الصحيحة .
- 5 - مطابقة صور فواتير البيع مع طلبات العملاء للتأكد من جدية المبيعات ومن أنها تمت لعملاء حقيقيين .
- 6 - مطابقة صور فواتير البيع مع مستندات الشحن ومع ما قيد بدفتر يومية المبيعات مع إعطاء أهمية خاصة لمقارنة تاريخ العملية بدفتر اليومية مع تاريخ الشحن وكذلك صحة التوجيه المحاسبي للعملية .

¹ محمد السيد سرايا, أصول وقواعد المراجعة و التدقيق , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , مصر , 2002, ص 610-615
² أحمد حلمي جمعة , المدخل الحديث لتدقيق الحسابات , دار الصفاء للنشر و التوزيع , عمان , الأردن , 2000, ص 219-221

- 7 - مطابقة صور فواتير البيع ويومية المبيعات مع بطاقات الصنف وسجل البضاعة الصادرة وأستاذ مساعد المخازن وسجل البوابة للتأكد من خروج البضاعة الصادرة فعلاً وبالتالي للتأكد من أن المبيعات حقيقية وليست وهمية .
- 8 - يتأكد المراجع أثناء الفحص المستندي من عدم قيد مبيعات أصول ثابتة بدفتر يومية المبيعات .
- 9 - مراجعة انتقادية لمبالغ المبيعات الكبيرة غير عادي والعمليات الغير مألوفة وذلك للتحقق من معقولية المبيعات المسجلة بالدفاتر .
- 10- يوجه المراجع عناية خاصة لعمليات البيع والتي تتم في نهاية السنة ، فقد يحدث أن تعد فواتير البيع وتفيد كمبيعات في الدفاتر ولكن البضاعة لا تزال بالمنشأة أي لم تشحن للعميل . ويتعرف عليها المراجع عن طريق حصر العمليات المسجلة بيومية المبيعات في الأيام الأخيرة من السنة ويتأكد من وجودها ما يؤيد شحن هذه البضاعة فعلاً (بوالص شحن سجلات المخازن ، سجل البضاعة الصادرة ، سجل البوابة) .
- 11- يولي المراجع عناية خاصة لعمليات البيع الهامة التي تثبت بالدفاتر في نهاية السنة فقد ترغب إدارة المنشأة في تضخيم أرباحها بإثبات مبيعات وهمية تم إعادتها في بداية الفترة التالية كمرودات مبيعات . وإجراءات المراجعة الواجب اتباعها في هذه الحالة هو حصر العمليات المسجلة في الأيام الأخيرة من السنة بدفتر يومية المبيعات وذات مبالغ كبيرة والتحقق من وجود مستندات شحن صحيحة تخصها عليها تاريخ السنة الحالية .¹

المطلب الخامس : مراجعة عملية مردودات المبيعات

- نظراً لأن مردودات المبيعات لا تمثل مشكلة كبيرة للمراجع ولضالة أهميتها النسبية فإن المراجع يجب أن يتحقق من صحتها بإتباع الآتي:²
- 1 - الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية على عمليات رد البضاعة المباعة.
 - 2 - أداء فحص إجرائي للتأكد من تطبيق النظام كما هو مرسوم ومحدد .
 - 3 - مراجعة حسابية لصور الإشعارات الدائنة التي تشمل عمليات الجمع والطرح والتضريبات وكذلك مراجعة حسابية لدفتر يومية مردودات المبيعات .
 - 4 - مطابقة صور الإشعارات الدائنة مع ما هو مقيد بدفتر يومية مردودات المبيعات ومع بطاقات الصنف وأستاذ مساعد المخازن وسجل البوابة وسجل البضاعة الواردة للتأكد من دخول البضاعة فعلاً.

¹ المرجع سابق ص 222-224

² محمد السيد سرايا, أصول وقواعد المراجعة و التدقيق, مرجع سابق 2002, ص 616-618

- 5 - الإطلاع على تقارير الاستلام والفحص للتأكد من حالة البضاعة. وإذا كانت تالفة أو معيبة ، يتأكد أنها سجلت في بطاقة صنف مستقلة حتى لا تختلط بالبضاعة الجيدة .
- 6 - يوجه المراجع عناية خاصة لمردودات المبيعات التي تثبت بالدفاتر في أوائل السنة المالية التالية ، فقد تكون نتيجة لعملية بيع وهمية أثبتت في نهاية السنة بغرض تضخيم الأرباح . والإجراء المتبع في هذه الحالة هو حصر هذه العمليات التي تمت في الأيام الأولى من السنة التالية وتتبعها في سجلات البضاعة وسجل البوابة للتأكد من أن عملية البيع حقيقية ، وبالتالي عملية رد حقيقية .
- 7 - يوجه المراجع عناية خاصة إلي المردودات التي تتم في نهاية السنة المالية ، فيتأكد من دخول البضاعة فعلاً مخازن المنشأة . والإجراء المتبع هو حصر هذه العمليات من دفتر يومية المردودات وتتبعها في سجلات البضاعة وسجل البوابة وتقارير الاستلام والفحص والتأكد من دخول هذه البضاعة مخازن المنشأة فعلاً .

المطلب السادس : مراجعة عمليات الرواتب والأجور

أ - مراجعة مرتبات الموظفين¹:

- 1 - مراجعة حسابية لكشوف المرتبات تشمل صحة المجاميع أفقياً ورأسياً والتضريبات .
- 2 - مطابقة سجل المرتبات (إحصائي) مع كشوف المرتبات للتأكد من إدراج مرتبات جميع العاملين الموجودين بالخدمة دون أي زيادة .
- 3 - الإطلاع على ملفات بعض الموظفين للتعرف على مرتباتهم وعلاواتهم والتأكد من احتواء الملفات كل ما يجب أن تتضمنه .
- 4 - التأكد من صحة التأمينات الاجتماعية والضرائب وغير ذلك من الاستقطاعات .
- 5 - مطابقة كعب شيك المستخرج بصافي المرتبات مع الكشف .
- 6 - التأكد من وجود توقعات العاملين على كشف المرتبات بما يفيد استلامهم مرتباتهم .
- 7 - تتبع مرتبات العاملين الغائبين والتأكد من صرفها لهم بعد حضورهم بشيك مستقل تحقيقاً للرقابة .
- 8 - مطابقة بيانات كشف المرتبات مع ما سجل بدفتر النقدية وما رحل إلي الحسابات المختصة بالأستاذ العام .

ب - مراجعة أجور العمال :

لمراجعة أجور العمال يجب أن²:

- 1 - الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية على الأجور .

¹ السابق، ص 597-599
² مرجع سابق، 2002، ص 600-605

- 2- فحص إجرائي للتأكد من تطبيق النظام كما هو مرسوم ومحدد مثل الإطلاع على مستندات الأجور للتأكد من وجود توقيعات الأشخاص المرخص لهم بذلك ، والإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وملاحظة أي توصيات وردت بها بشأن الأجور .
- 3- مراجعة حسابية لكشوف الأجور لعدة أشهر حسب قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية تشمل صحة المجاميع أفقياً ورأسياً وصحة التضريبات . كذلك مراجعة حسابية لبطاقات الوقت أو الإنتاج .
- 4- مطابقة بطاقات الوقت أو الإنتاج لبعض العمال مع كشوف الأجور للتحقق من صحة الأجور . كما تجري العملية العكسية بمعنى فحص عينة من العمل بكشف الأجور ومطابقة أجورها مع بطاقات الوقت أو الإنتاج للتأكد من عدم إدراج أسماء عمال وهميين بالكشف .
- 5- مطابقة البطاقات وقت العمل أو الإنتاج مع سجلات إدارة الإنتاج للتأكد من صحة عدد ساعات العمل أو عدد الوحدات المنتجة ، وبالتالي التحقق من عدم صرف أجور عن ساعات وهمية أو إنتاج وهمي .
- 6- الإطلاع على ملفات بعض العمال للتعرف على معدلات الأجور وأي علاوات أو مكافآت أو جزاءات ومطابقة ذلك مع كشوف الأجور، ويتضمن هذا الإجراء اكتشاف أي عمال وهميين أو سبق أن تركوا الخدمة مضافين إلي كشف الأجور.
- 7- التأكد من صحة احتساب التأمينات الاجتماعية والضرائب وغير ذلك من الاستقطاعات .
- 8- فحص دفتر يومية النقدية جانب المدفوعات وحساب الأجور والمرتبات بالأستاذ العام لملاحظة أي تغيير غير عادي بها يستدعي مزيد من الفحص .
- 9- مطابقة كعب الشيك المستخرج بصافي الأجور مع كشف الأجور .
- 10 - تتبع أجور العمال الغائبين والتأكد من صرفها لهم شخصياً فيما بعد حيث قد تكون أجور عمال وهميين .
- 11 - مطابقة بيانات كشف الأجور مع دفتر النقدية والحسابات المختصة بالأستاذ العام .

المبحث الرابع : العلاقة بين التدقيق المحاسبي وجودة معلومات قائمة الدخل

سنعمل من خلال هذا المبحث إلى تقديم صورة على جودة المعلومات المحاسبية و التعرف على أهم معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة عليها وخاصة المعلومات الواردة في القوائم المالية وذلك ما ينطبق على معلومات قائمة الدخل .

المطلب الأول : جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية و قياسها

أ- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

الجودة كمصطلح يقصد بها طبيعة الشيء و درجة صلاحيته , و كما عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه , استنادا إلى الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المقيدة , كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة و كذلك المسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة , كما تعد جودة المعلومات المحاسبية معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها , ومن أهم الصفات التي أقرتها دراسة asobat لتقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية هي : الملائمة ، القابلية للتحقيق ، التحرر من التحيز ، القابلية للقياس الكمي¹

كما تعرف الجودة هي مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ, ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها , فالجودة هي الوجه الشفاف للتقارير و القوائم المالية و الذي يعكس طبيعة المنظمة .²

ب- قياس جودة المعلومات المحاسبية

1- المعايير

يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي:³

- الدقة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

¹ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 189.
² - مجدي محمد سامي ، دور لجان المراجعة في حوكمت الشركات و أثرها في على جودة القوائم المالية ، مجلة جامعة الإسكندرية ، مصر ، العدد 2 ، المجلد رقم 46 ، يوليو 2009 ، ص 27
³ - ناصر محمد علي المجاهلي :خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، تخصص محاسبة ، جامعة باتنة ، 2008/2009 ص 72-73 .

يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية في الماضي و الحاضر و المستقبل و لا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية .

- المنفعة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات المحاسبية

تتمثل المنفعة للمعلومات في عنصرين هما حصة المعلومات و سهولة استخدامها و يمكن أن تكون المنفعة في أحد الصور الآتية :

- * **المنفعة الشكلية** : أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار .
- * **المنفعة الزمنية** : توفر المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب لها .
- * **المنفعة المكانية** : أي الحصول عليها بسهولة .

- الفاعلية بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

تحدد الفاعلية مدى و درجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها , بالنسبة للمعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة .

- التنبؤ بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد , أي تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد , اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة و التي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة .

ج- العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

1- العوامل البيئية (بيئة المحاسبة)

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي¹:

- العوامل الاقتصادية

تختلف نوعية المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي , ففي النظام الرأسمالي تحظى التقارير المالية أهمية كبيرة , إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين , بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة و لغرض أحكام المراقبة المركزية .

- العوامل الاجتماعية

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل : اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم و الوقت...الخ فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

- العوامل القانونية

إن العوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على مهنة المحاسبة و الرقابة و الإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور شركات الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن

¹ زلاسي رياض ,إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ,مذكرة ماجستير تخصص محاسبية و جباية(غير منشورة) كلية العوم التجارية,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,2010/2009,ص 44

الإدارة مما أدى إلى خضوعها للتشريعات القانونية و الضريبية منذ بدء تكوينها إلى تصنيفها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات المحاسبية و كيفية عرضها في القوائم المالية .

- العوامل الثقافية

تتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية , فالمستوى الثقافي يؤثر في الممارسة المحاسبية و التدقيق بشكل عام و الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية بشكل خاص .

2- العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص و الصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار , كما أن لاستخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على جودة المعلومات المحاسبية , و كذا الانتشار الواسع و السريع للانترنت مما أدى الى انخفاض كلفة الإنتاج و على المعلومات و زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة و المستخدمين و زيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العالم و في الوقت المناسب¹.

3- تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير و القوائم المالية, من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة, و اضعاف الثقة في المعلومات الواردة بها , و التحقق من أن اعداد و عرض التقارير و القوائم المالية قد تم وفق المعايير المحاسبية المعتمدة و كذلك متطلبات القوانين المعمول بها.²

المطلب الثاني : خصائص جودة المعلومات المحاسبية

¹ المرجع سابق, ص 44-45
² المرجع سابق, ص 45

يمكن تحديد الخصائص على النحو التالي¹:

أ - الملائمة

يمكن تحقيق الملائمة من خلال تحقيق التأثير المباشر لاستخدام المعلومات على اتخاذ القرار ,
و يمكن وصف المعلومات بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساس يكون أكثر رشدا من القرار من
القرار المتخذ بدونها و تستند الملائمة على ثلاثة دعائم هي :

- التوقيت أو زمنية المعلومات

ويقصد بذلك أن تكون متاحة لمتخذ القرار عند الطلب و قبل أن تفقد قيمتها و مقدرتها على اتخاذ أو تغيير
القرار .

- التغذية العكسية

ويقصد بذلك قدرة المعلومات على التقييم و التصحيح أي يجب أن تكون صالحة للاستخدام في تقييم
الأعمال التاريخية و تصحيح التوقعات السابقة لتلك الأعمال .

- القدرة على التنبؤ

ويقصد بذلك أن تكون المعلومات صالحة و مفيدة عند استخدامها في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث
الاقتصادية قصيرة الأجل .

¹ - مؤيد محمد الفضل , المحاسبة الإدارية , دار المسيرة للنشر و التوزيع , عمان , الأردن , 2007 , ص 415 .

ب - الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها

و تتحقق الثقة بخلو المعلومات المستخدمة من الأخطاء الجوهرية و الهامة و أنها غير متحيزة في عرض الحقائق أو الظواهر و الأنشطة الاقتصادية , أي أنها تمثل و بصدق الموضوع الذي تتناوله و بما يجعلها صالحة للاستخدام , و تستند الثقة على ثلاثة دعائم هي :

- الصدق في التعبير عن النشاط و المعلومات الصادقة تتطلب بيانات صادقة لتؤدي إلى اتخاذ قرارات رشيدة

- الحياد في عرض المعلومات بما يضمن عدم التحيز أي عدم وجود قصد لتعديل أو تبديل المعلومات بحيث يصل من يعتمد عليها بنتيجة معينة .

- القابلية للتحقيق أو الإثبات , وهو الأمر الذي يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية موضوعة ناتجة عن قياس محاسبي موضوعي و باستخدام نفس السياسات بما يؤدي إلى توحيد النتائج و إيجاد ثقة مشتركة للمستخدمين من تلك المعلومات , و تعني الموضوعية طبقاً لهذا المفهوم درجة الاتفاق بين المقاييس نتيجة لإتباع قاعدة معينة في القياس في حالة تعدد القائمين به ¹.

ج - القابلية للمقارنة :

¹المرجع سابق ص415-416

و يقصد بذلك قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنات بين الأنشطة المتماثلة من جهة , ومن عام
لآخر من جهة أخرى , حتى يمكن الحكم من خلال تلك المقارنات على أهمية ما حققه تجاه الآخر أو من
سنة لأخرى .

د - الثبات النسبي من فترة زمنية لأخرى

ويقصد بذلك الثبات في القياس و عرض المعلومات المحاسبية من فترة زمنية لأخرى , بما يمكن من إتمام
عملية المقارنة بكفاءة و فعالية , ولا يعني ذلك الثبات في إتباع طريقة أو سياسة معينة و لن يعني الثبات
تفسير هذه الطريقة أو السياسة .¹

المطلب الثالث : مقاييس تقييم مستوى جودة و موثوقية القوائم المالية

حسب Dorothy فقد حددها في ما يلي:²

- الدعاوي القضائية المرفوعة من حملة الأسهم ضد مجلس الإدارة بسبب وجود مخالفات و أخطاء
جوهرية .

- الدعاوي القضائية المرفوعة من هيئة سوق المال بسبب مخالفة مجلس الإدارة لقواعد القيد و معايير
العرض و الإفصاح

- معدل تغيير المراجعين الخارجيين بسبب الخلاف على السياسات المحاسبية .

- طبيعة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية السنوية و الدورية .

- وتشير ال أن أساس الجودة في التقارير و القوائم المالية هو توفر معايير محاسبية التي على أساسها يتم
إعداد القوائم المالية , بما يمكن المستثمرين و متخذي القرار من اتخاذ القرارات الرشيدة .

¹ - مؤيد محمد الفضل , المحاسبة الإدارية , مرجع سابق , ص 416 .
² - مجدي محمد سامي , دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها في على جودة القوائم المالية , مجلة جامعة الإسكندرية , مصر , العدد 2 ,
المجلد رقم 46 , يوليو 2009 , ص 28

- و حسب jenny and jean أن جودة التقارير و القوائم المالية تتأثر بخمسة عوامل هي : مدى فعالية لجان المراجعة , جودة إدارة المراجعة الداخلية , مدى الالتزام بتطبيق قوانين مزاولة المهنة , معدل دوران تغير المراجع الشريك , و الاستعانة بخبراء خارجيين في مجال المراجعة الداخلية .¹

المطلب الرابع : مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين جودة قائمة الدخل

أ - أهمية تدقيق القوائم المالية (قائمة الدخل)

باتت الحاجة للمراجعة (التدقيق) في وقتنا الحالي أكثر إلحاحا مما كانت عليه في السابق نظرا لحاجة نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية إليها و ذلك لحماية مصالح المستثمرين في الشركات المساهمة و كذا لتدعيم الهيكل الرقابي لهذه الشركات من أجل مواجهة احتمالات الخلل أو ضعف الثقة في النظام الرقابي و خاصة في ظل الاقتصاد الحر و خصخصة الشركات و توسيع قاعدة الملكية , وهو الأمر الذي يفرض ضرورة تحسين عملية إعداد التقارير و القوائم المالية و إضفاء الثقة و المصداقية عليها كأساس لاتخاذ القرار الاستثماري , كما أن القوائم المالية تعتبر إحدى الآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين .

و يكمن دور التدقيق المحاسبي في ما يلي:²

- زيادة موثوقية و مصداقية القوائم المالية والتي من بينها قائمة الدخل التي تخضع للمراجعة و التأكد من جودة المعلومات الواردة بها , و زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية

- زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية و الشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة و الارتقاء بجودة المنتجات و زيادة حصة الشركة التسويقية .

¹المرجع سابق, ص 28

²المرجع سابق ص 27-30.

- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثره على ارتفاع حجم التداول و أسعار الأسهم .

- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة و مصداقية التقارير و القوائم المالية .

- جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها و مدى الالتزام بتطبيق المعايير و الطرق المحاسبية المتعارف عليها .

ب- دور التدقيق في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

يساهم التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال:¹

1- يهاهم التدقيق الداخلي في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء.

2- يساهم في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

3- يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة

4- يعمل على مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل المؤسسة وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية موثوقة.

5- يعمل التدقيق الداخلي في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دوراً هاماً ورئيساً خصوصاً وأن المدقق الخارجي المستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظراً لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلاً من الفحص الكامل، وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات

¹ زلاسي رياض , اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية , مرجع سابق , ص 54-57

التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من هو أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية.¹

6- يعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها والتي من بينها: دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة.

ج- علاقة أبعاد التدقيق المحاسبي (الفحص، التحقيق، التقرير) بجودة معلومات قائمة الدخل

يرتبط تحليل دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة معلومات قائمة الدخل بتحليل دور كل من :

1- **الفحص المحاسبي** : هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها , أي

فحص القياس المحاسبي و هو القياس الكمي و النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة

فهو الآلية لتقييم المعايير والطرق و البيانات المحاسبية من جهة و مصداقية المعلومات المقدمة من جهة

أخرى وتتمثل هذه المعايير في العناصر التالية :²

ملائمة المعلومات , قابلية الفحص , عدم التحيز في التسجيل , قابلية القياس الكمي .

فعملية الفحص تقودنا إلى معرفة مدى وضوح وشفافية القوائم المالية و بالأخص قائمة الدخل .

- **المبادئ المرتبطة بركن الفحص**³

* **مبدأ التكامل** – الإدراك الرقابي

يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وأثرها الفعلية المحتملة على كيانها.

* **مبدأ الشمول** في مدى الفحص الاختباري:

يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير .

¹ لقلبي الأخضر ,مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر ,مذكرة ماجستير تخصص محاسبة(غير منشورة),كلية العلوم التجارية,جامعة لحاج لخضر باتنة 2008-2009,ص104

² - محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي : **المراجعة و تدقيق الحسابات** , ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون , الجزائر 2003 ص 13

³ اسماعيل جوامع , **محاضرات التدقيق المحاسبي** , السنة 2 ماستر مادة التدقيق ومحاسبة الحسابات ,السادسي الأول كلية العموم التجارية ,جامعة محمد خيضر ,بسكر 2012/1013,ص8

* مبدأ الموضوعية في الفحص:

نشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأى المراجع وتدعمه خصوصاً اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً كتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ أكبر من غيرها.

* مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية

نشير إلى وجود فحص مدى كفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لمالها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المراجع عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة

2 - التحقيق المحاسبي

إمكانية الحكم على مدى صلاحية القوائم المالية (الملائمة , الحياد) كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة¹.

فعملية التحقيق تقودنا إلى معرفة إلى مدى حياد و ملائمة و شفافية .

3 - التقرير (الإبلاغ)

بلورة نتائج الفحص و التحقيق و إثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية

فعملية التحقيق تقودنا إلى معرفة مدى شفافية و موضوعية القوائم المالية و خاصة قائمة الدخل .

- المبادئ المرتبطة بركن التقرير:²

* مبدأ كفاية الاتصال: يشير إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل العمليات

الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق

الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير

¹ - رأفت سلامة محمود و آخرون , علم تدقيق الحسابات , دار المسيرة , عمان , الأردن , 2011 , ص 21 .
² اسماعيل جوامع , محاضرات التدقيق المحاسبي , مرجع سابق ص9

* مبدأ الإفصاح: يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات .

* مبدأ الإنصاف: يشير إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية:

د - مبدأ السببية: يشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجهه المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية .

خلاصة الفصل

إن أصحاب الشركة وإدارتها والطرف الثالث (مستخدمي القوائم المالية) يتوقعون من مراجع الحسابات اكتشاف الأخطاء والغش والعناصر الشاذة غير العادية، التي تؤثر على قائمة المركز المالي ونتائج الأعمال كما يتوقعون منه أن يضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والاستقلال والموضوعية كما يتوقعون منه منع صدور القوائم المالية المضللة .

ولكن لا توجد عملية مراجعة تعطي تأكيدات كاملة بان القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية والغش , لأن الأخطاء قد تحدث نتيجة تطبيق وتنفيذ العمليات المالية للشركة والأداء غير السليم من القسم المالي بها والحكم الخاطئ في اختيار وتطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

ونستنتج مما سبق أن المدقق يجب عليه أن يبذل الجهد والعناية المهنية المعقولة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من إبداء رأيه المهني في البيانات المالية .

تمهيد

إن ما سيواجهه مدقق الحسابات أثناء أداء مهامه جملة من المعلومات المبهمة التي تحتاج إلى قراءة صحيحة و توضيح و تفسير أكثر لفك ألغاز الأرقام الموجودة في قائمة الدخل و ما يقابلها في الواقع من اجل إبداء رأيه حول مدى صحة وسلامة قائمة الدخل و إلى أي مدى يمكن الحكم على صلاحيتها ؟

و لذلك فان عملية التدقيق هي الوسيلة المتاحة للمراجع مهما كانت طبيعته سواء داخلي أو خارجي , إلا أن المدقق الداخلي يفتقر إلى الاستقلالية و الخارجي يفتقر إلى المعلومات الدقيقة لأن هذا الأخير يعتبر منبوذا خاصة في اقتصاديات الدول المتخلفة التي تتستر وراء المصلحة الشخصية و في ظل كل العراقيل التي تواجه مهنة التدقيق فأين يكمن دور التدقيق في تحسين معلومات قائمة الدخل في الواقع ؟

و للإجابة على التساؤلات : اقترحنا دراسة حالة مؤسسة بيع الجملة للحليب و مشتقاته و كذلك مؤسسة لنقل المسافرين وكذلك آراء أبرز المدققين.

المبحث الأول : مؤسسة الحليب و مشتقاته

نظرا لسرية المعلومات التي سنوردها و عدم رغبة أصحابها التعريف بهم و رفضهم تقديم يد العون الكافي للمادة العلمية لإيضاح مختلف الجوانب التنظيمية و العملية لهته المؤسسة إلا أنه اكتفى بتقديم جدول النتائج لمؤسسته لسنة 2012 و بعض المعلومات الشحيحة التي ستقودنا إلى كيفية استغلال جدول حسابات النتائج لهته المؤسسة كمراجع لفك لبس عن مختلف الأرقام المصرح بها في الملحق الأول.

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة

هي مؤسسة تجارة الجملة للحليب و مشتقاته أنشأة في سنة 1996 برأس مال قدره 7345200 دج و مقرها بلدية بسكرة ولاية بسكرة المتكون من شاحنتين من الحجم الصغير و شاحنتين من الحجم الكبير تستعمل لنقل الحليب و توزيعه وكذلك غرفة خاصة لتبريد و حفظ الحليب و مشتقاته وفق اللوحات الاشهارية الملصقة على المحل و على معدات نقل .

* - الموردین : تتعامل هته المؤسسة بصفة رسمية مع شركة المساهمة ملبنة الأوراس - باتنة و شركة التضامن للإخوة عثمانى بخنشلة .

* - العملاء : تجار التجزئة المتخصصين في توزيع الحليب و مشتقاته و كذلك تجار المواد الغذائية العامة و العديد من المقاهي و المطاعم .

* - العمال : لدى المؤسسة عمال دائمين مثل السائقين و الموظفين و عمال خارجيين غير دائمين مثل الحملين , ووفق هذه العلاقة فان المؤسسة تتعامل مع الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي للأجراء.

* - البنك : لدى المؤسسة حساب جاري لدى البنك تستعمله في كل العمليات.

* - الخدمات الأخرى : تتعامل هته المؤسسة مع مجموعة من المؤسسات الخدمية التي تحتاجها في نشاطها ابتداء من صيانة و سائل النقل و معدات التخزين و كذا الخدمات أخرى كالبنزين و الهاتف و وسائل الإطفاء و الكهرباء .

* - **الضرائب** : باعتبار أن المؤسسة تمارس نشاط تجاري فمن الطبيعي أن تكون لها علاقة بالمصالح الجبائية من أجل التصريح و التسديد لهذه الضرائب التي يخضع لها هذا النشاط التجاري وهي :
الرسم على النشاط التجاري , الرسم عن القيمة المضافة , الضريبة على أرباح الشركات , الضريبة على الدخل الإجمالي .

من خلال استعراض نشاط المؤسسة و علاقتها بالمحيط الداخلي و الخارجي من خلال تعريفنا لمختلف الأطراف المتعاملين مع هذه المؤسسة و باعتبار من ضمن المهام المسؤولي المدنية لمحافظ الحسابات (المراجع الخارجي) السهر على حقوق هؤلاء الأطراف بمختلف أطيافهم و مع هذا المفهوم و هذا التحليل كيف نستعمل جدول حسابات النتائج في هذه الوضعية لمحافظ الحسابات من أجل تقديم قراءة صحيحة لها حتى يمكننا الحكم على مدى صحة و سلامة المعلومات المحاسبية الواردة فيها و كذا مدى جودتها ؟
و ذلك باستعمال أسلوب المقارنة بالتحاكي مع مختلف المعلومات المحاسبية الموجودة في قائمة الدخل حسب الطبيعة .

المطلب الثاني : كيفية استغلال جدول حسابات النتائج لسنة 2012 لمؤسسة الحليب و مشتقاته كمراجع خارجي .

بالنظر إلى ملحق قائمة الدخل للمؤسسة نقوم ب:

أ - **العلاقة بين رقم الأعمال و المشتريات المبيعة**

رقم الأعمال المصرح به : 55479345 دج

المشتريات المبيعة : 52837471 دج

و المعدل التقريبي الثابت لهامش الربح هو 5%

باستبعاد المصاريف الزائدة كالصيانة و البنزين ..و المقدرة ب: 500880 دج

$$52837471 / 55471 = 0.95 * 100 = 95 \%$$

اذن : معدل الهامش المطبق هو $100\% - 95\% = 5\%$

- 214099280 تمثل تقريبا 5 % .

ثانيا : الأجور : لمعرفة المقدار المدفوع من طرف هته المؤسسة للعمال نقوم ب :

قسمة أعباء المستخدمين على معامل الأجور و الذي هو 1.26 %

274428 قسمة 1.26 تساوي 217800 دج و هو الأجر السنوي .

- $19602 = 0.09 * 217800$ وهي حصة العامل من الضمان الاجتماعي .

- $56628 = 0.26 * 217800$ وهي حصة رب العمل من الضمان الاجتماعي .

$19602 + 56628 = 76230$ وهو المبلغ الذي يجب أن نجده مصرح به في C50

بالرجوع إلى C50 التصريح بالضمان الاجتماعي نجد :

$217800 * 26\% + 9217800 * \% =$ مجموع C50 المسددة إلى C N A S .

- $141570 = 76230 - 217800$ وهو الأجر القاعدي .

ثالثا الضرائب : من خلال جدول النتائج نرى أن قيمة الضرائب المسددة تقدر ب 1176 دج و هي لا

يمكن أن تعبر عن ضريبة مهمة مقارنة برقم الأعمال لأن الحليب معفى ولهذا فان هذه المبلغ لو اعتبرناه رسم على النشاط المهني لقلنا أن هذه المؤسسة لا تتاجر في المواد التي تخضع للرسم على النشاط المهني .

رابعا : الاهتلاكات : نلاحظ أن قيمة الاهتلاك التي تقدر ب $55479345 / 1068304$ تمثل 1.92 % أي 2 % من رقم الأعمال .

خامسا : النتيجة : نلاحظ أن قيمة النتيجة التي تقدر ب $55479345 / 797084$ تمثل 1.43 % من رقم الأعمال .

ملاحظة : إن من ضمن عيوب قائمة الدخل عدم معرفة علاقة المؤسسة بالمحيط الخارجي من خلال التسديد و التحصيل .

ما يستشف من الدراسة

إن القراءة الصحيحة للمعلومات المحاسبية الواردة في جدول حسابات النتائج هي مقارنة لمختلف المعطيات و المعلومات الواردة فيها , بغية البحث عن ما يثبت عدم صحة إحدى هذه المعلومات و يبقى دائما تبسيط و تفصيل المعلومة المحاسبية في قائمة الدخل المفتاح السري لمعرفة صحة مصدرها من خلال ربطها بالنشاط الممارس و المعايير المختلفة المستعملة في هذا الشأن, وهذا ما قدمته القراءة السابقة لقائمة الدخل لمؤسسة الحليب و مشتقاته لسنة 2012.

- إن عدم الوصول إلى التأكيد من صحة المعلومة المحاسبية يفتح باب آخر لفحص قائمة أخرى سواء التفصيلية من قائمة التدفقات النقدية أو المصدر للمعلومة من خلال الميزانية من موجودات و مطالب و قد لا نجد صحة هذه المعلومة في نفس السنة بل يتطلب علينا الرجوع الى السنوات السابقة من أجل فحص الوثيقة الأصلية و التأكد من صحة و قائعها من خلال دراسة أطراف حدث إنشائها .

المبحث الثاني : مؤسسة نقل المسافرين

يعد قطاع نقل المسافرين من أحد الأنشطة الاقتصادية الخدمائية التي تنتج خدمات معنوية لا ملموسة التي تسهر على تقديم الراحة و حسن المعاملة مع المسافرين و لذلك فمنتوجها لا يمكن أن يقاس كميا تحديدا .
فمعنا قائمة دخل حسب الطبيعة لإحدى مؤسسات نقل المسافرين في الملحق الثاني .

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة

هي مؤسسة لنقل المسافرين أنشأة سنة 2005 برأس مال قدره 8978450 دج و المتكون من حافلتين من نوع تويوتا كواستر على خط بسكرة - باتنة .

* - العملاء : المسافرين على الخط

* - العمال : لدى المؤسسة عمال دائمين مثل السائقين و القباضين و تتعامل مع الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي للأجراء.

* - البنك : لدى المؤسسة حساب جاري لدى البنك تستعمله في كل العمليات كشراء حافلات جديدة .

* - الخدمات الأخرى : تتعامل هته المؤسسة مع مجموعة من المؤسسات الخدمية التي تحتاجها في نشاطها ابتداء من صيانة و سائل النقل و كذا الخدمات الأخرى كالبنايين و الهاتف .

* - الضرائب : باعتبار أن المؤسسة تمارس نشاط خدماتي فمن الطبيعي أن تكون لها علاقة بالمصالح الجبائية من أجل التصريح و التسديد لهذه الضرائب التي يخضع لها هذا النشاط الخدماتي .

المطلب الثاني : كيفية استغلال جدول حسابات النتائج لسنة 2012 لمؤسسة نقل المسافرين كمراجع خارجي

أولا : المقارنة بين انتاج السنة المالية و استهلاك السنة المالية .

رقم الأعمال المصرح به : 1750000 دج

القيمة المضافة للاستغلال : 1001304 دج

ومنه : $100 * 0.57 = 57\%$ الذي يعتبر على هامش الربح لهذه السنة .

مصاريف الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى تقدر ب 748695 دج.

وهي تمثل 43% من رقم الأعمال .

ثانيا : الأجور : لمعرفة المقدار المدفوع من طرف هته المؤسسة للعمال نقوم ب :

قسمة أعباء المستخدمين على معامل الأجور و الذي هو 1.26 %

274428 قسمة 1.26 تساوي 217800 دج و هو الأجر السنوي .

- $217800 * 0.09 = 19602$ وهي حصة العامل من الضمان الاجتماعي .

- $217800 * 0.26 = 56628$ وهي حصة رب العمل من الضمان الاجتماعي .

$19602 + 56628 = 76230$ وهو المبلغ الذي يجب أن نجده مصرح به في C50

بالرجوع إلى C50 التصريح بالضمان الاجتماعي نجد :

$217800 * 26\% + 9217800 * \% =$ مجموع C50 المسددة إلى C N A S .

- 217800 - 76230 = 141570 وهو الأجر القاعدي .

ثالثا الضرائب : تقدر الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية ب : 881666 دج مع العلم أنها تدفع رسم يقدر ب 1% عن التذاكر .

رابعا الاهتلاكات : تقدر الاهتلاكات ب : 2.144833 دج و بالمقارنة مع رقم الأعمال المحقق لهذه السنة نجد أن :

$$1.22 = 1750000 / 2144833$$

خامسا النتيجة : تقدر النتيجة ب 105512 دج و بالمقارنة مع رقم الأعمال المحقق نجد أن :

$$0.06 = 1750000 / 105512 = 6.02\%$$

بعد القراءة التي قمنا بها كمراجع خارجي أثناء عملية الفحص لتلك المعلومات المحاسبية اتضح أن عملية الفحص تزيد من مدى وضوح المعلومات المحاسبية المسجلة من خلال كشف مختلف العلاقات بين المعلومات المحاسبية و مدى شفافيتها من خلال اتضاح الوضعية الحقيقية للمؤسسة حسب ما ورد في معلومات جدول حسابات النتائج, و للتحقق من تلك المعلومات نستعين بمختلف الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة كمؤسسة الضمان الاجتماعي فيما يخص الأجور مثلا. يجب أن نجدها تساوي مجموع C50 المسددة ولذلك يمكن القول أن عملية التحقيق هي عملية تأكيد للمعلومات المحاسبية و مدى حيادها أي لا يوجد تضخيم أو خفض لحساب دون آخر ومدى مصداقية و شفافيتها في تعبيرها الحقيقي و الواقعي للمركز المالي و الوضعية الحقيقية للمؤسسة .

أما في مرحلة التقرير فهو ما تمخض من العمليتين السابقتين الذكر من وجهة نظر المدقق عن مدى شفافية ومصداقيتها من ناحية كفاية الأدلة وصحتها وكذا موضوعيتها أي عدم الخلط في عمليات التسجيل المحاسبي في قائمة الدخل وكل هذا تحت ضل النقد الموجه لجدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي و المتمثل في :

أولا : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة ليس مفصل يحتاج إلى تفصيل أكثر و إلى قراءة أكثر وضوح

ثانياً : إن قائمة الدخل حسب النظام المالي الجديد قراءته من جهة واحدة فقط لا تسمح لمختلف مستعملي القوائم المالية استخلاص الوظعية الحقيقية للمؤسسة .

ثالثاً : قراءة جدول النتائج حسب النظام المالي الجديد لا يوحي بمعرفة طبيعة النشاط .

مهما تكن النقائص الموجهة لقائمة الدخل إلا أنه يحتوي على صفات أساسية كحصر بعض الحسابات كالمؤونات و المواد المستهلكة و كما يحدد القيمة المضافة لكل نشاط .

المبحث الثالث : رأي محافظي الحسابات

يعتبر محافظ الحسابات الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها على التعبير عن مدى موثوقية و شفافية القوائم المالية و خاصة قائمة الدخل التي هي المرآة العاكسة للصورة الحقيقية لنشاط المؤسسة ولذلك سنعمد إلى تسليط الضوء على آراء هؤلاء الخبراء لمعرفة العلاقة الحقيقية بين التدقيق المحاسبي و جودة معلومات قائمة الدخل .

المطلب الأول : التعريف بالمحافظين

أ- الدكتور بلوفي عبد الحكيم

هو أستاذ جامعي برتبة دكتور في المالية و الحاسبة بجامعة محمد خيضر بسكرة و هو كذلك محافظ حسابات و خبير قضائي مارس مهنة التدقيق كمحق لمدة 24 سنة و محافظ حسابات 10 وكمراجع محاسبي وجبائي لمدة 15 سنة فهو بذلك خبير في المحاسبة و خبير في الجباية له و من أهم أعماله كتابين الأول حول الضريبة في السوق العقاري و الثاني حول المسؤولي المدنية لمحافظ الحسابات.¹

ب - الأستاذ معلى محمد

هو خبير و محافظ حسابات مارس مهنة التدقيق لمدة 27 سنة في مدينة بسكرة يعتبر كذلك من رواد مهنة التدقيق فقد درس في عدة بلدان عربية و أجنبية منها القاهرة و فرنسا و انجلترا حصل على شهادة محاسب قانوني في القاهرة و على شهادة محاسب معتمد دولياً في فرنسا.²

¹ مقابلة شخصية . جامعة محمد خيضر , بسكرة, يوم 2013/05/26 الساعة 16:30

² مقابلة شخصية, مكتبه, بسكرة, يوم 2013/05/28 الساعة 17:20

ج- الأستاذ سعيدي رباح

هو محافظ حسابات و خبير قضائي تم اعتماده منذ سنة 1990 كلف من طرف الوكالة العقارية لتسيير و التنظيم العقاري بجيجل لمدة 3 سنوات للتدقيق في حساباتها³.

المطلب الثاني : آرائهم الشخصية حول أبعاد الدراسة

أ- الدكتور عبد الحكيم بلوفي

يرى الأستاذ أن القراءة الصحيحة لقائمه الدخل هو حجر الأساس أو المفتاح السري لتدقيق القائمة لأن ذلك يعتمد على مدى كفاءة المراجع و خبرته فللمراجع دور كبير في الحكم على مدى سلامة ومصداقية المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل فعملية التدقيق أشبه بعملية اقتفاء الأثر أول خيوطها نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة و درجة الثقة الممنوحة له .

إن عملية الفحص المحاسبي تقودنا إلى معرفة مدى شفافية و وضوح قائمة الدخل

أما عملية التحقيق تقودنا إلى إمكانية الحكم على مدى ملائمة وحياد وشفافية قائمة الدخل

و أما عملية التقرير تقودنا تبيان مدى موضوعية و شفافية قائمة الدخل .

مع العلم أن عملية الفحص و التحقيق هما عمليتان متلازمتان .

ب - الأستاذ معلى محمد

يرى الأستاذ أن المعرفة الجيدة لنشاط المؤسسة و هيكلها التنظيمي و كذلك نظام الرقابة الداخلية أهم المعارف التي يجب على المدقق أن يخبرها أثناء التدقيق في القوائم المالية و خاصة قائمة الدخل .

إن عملية الفحص غايتها معرفة مدى تطبيق المبادئ الأساسية في تسجيل و تقويم حسابات قائمة الدخل فهي تقودنا إلى معرفة مدى شفافية و وضوح قائمة الدخل

أما عملية التحقيق تقودنا إلى إمكانية الحكم على مدى ملائمة وحياد وشفافية قائمة الدخل

³ مكالمة هاتفية، يوم 2013/05/29 الساعة 14:15

أما عملية التقرير تفودنا تبيان مدى موضوعية و شفافية قائمة الدخل.

ج- الأستاذ سعدي رابح

يرى الأستاذ أن عملية التدقيق تتطلب إلى عناية كبيرة و إلى ضمير مهني حي من طرف معد القائمة (قائمة الدخل) فالأمور لا تبدووا مثل ما تظهره الأرقام فقبل الحكم على القائمة يجب علينا الحكم أولاً على معديها .

إن عملية الفحص المحاسبي تفودنا إلى معرفة مدى شفافية و وضوح قائمة الدخل

أما عملية التحقيق تفودنا إلى إمكانية الحكم على مدى ملائمة وحياد وشفافية قائمة الدخل

و أما عملية التقرير تفودنا تبيان مدى موضوعية و شفافية قائمة الدخل

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكن القول أن التدقيق هو مفتاح التقييم و الحكم على مدى صلاحية معلومات قائمة الدخل فهو يضيف إليها مصداقية أكثر و يزيد من مدى اعتمادنا على المعلومات الواردة فيها في اتخاذ القرار الحاسمة

ولذلك مهما يكن استغلال المعلومة المحاسبية الموجودة في قائمة الدخل, و مهما تكن النتيجة المتوصل إليها فان هذه النتيجة تكون مرهونة بتقييم نظام الرقابة الداخلية , و درجة الثقة الممنوحة لها و كذا درجة الشفافية يبقى استغلال المعلومات الواردة في القوائم المالية بدون معنى .

الخاتمة العامة

مهما يكن استعمال المراجع للقوائم المالية (قائمة الدخل) ومهما تكن هذه القائمة المتحصل عليها فان تقييم نظام الرقابة الداخلية و درجة الثقة التي يمنحها المراجع للنظام هو صمام الأمان في استعمال المعلومات المحاسبية المتواجدة في القوائم المالية (قائمة الدخل).

إن استعمال قائمة الدخل و مهما تكن درجة التفصيل للمعلومة الموجودة في قائمة الدخل يبقى ربطها بقائمة الموجودات و المطالب أمر لا بد منه لأن الحتمية التقنية تقود المراجع بمقارنة قائمة الميزانية بقائمة الدخل

إن النظام المحاسبي الجديد لم يقدم قائمة الدخل بصفة تفصيلية تساعد في تحسين المعلومة المحاسبية التي تسمح للمراجع بقراءة صحيحة و تسمح كذلك بالمقارنة مع القوائم الأخرى قصد التأكد من المعلومة.

إن توظيف القوائم المالية (قائمة الدخل) يحتاج إلى دراية كاملة بكيفية إنشاء نظام الرقابة الداخلية لاسيما في تدقيق الموارد.

اختبار الفرضيات

الفرضية القائلة أنه: توجد علاقة بين الفحص المحاسبي و جودة قائمة الدخل صحيحة لأن الفحص أولى لبنات التدقيق فهو الضوء المسلط على عتمة المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل فيزيد من وضوحها و شفافيته.

- الفرضية القائلة: توجد علاقة بين التحقيق المحاسبي و جودة قائمة الدخل صحيحة لأن التحقيق الاثبات و التحقيق على أرض الواقع عن مدلول تلك الأرقام و ما يقابلها في الواقع فهو يزيد من مصداقية و شفافية القوائم

- الفرضية القائلة: توجد علاقة بين التقرير المحاسبي و جودة قائمة الدخل صحيحة لأن التقرير هو ما يعكس ما تقدم من فحص و تحقيق فهو يسرد ما تم ملاحظته و اكتشاه في قائمة الدخل و تسليط الضوء على اعادة النظر فيها من أجل أن تصبح القائمة أكثر موضوعية و شفافية.

- الفرضية القائلة تتأثر جودة قائمة الدخل بكيفية استغلالها و قراءتها صحيحة لأنها تتأثر أيضا بمدى جودة التدقيق و مدى احترافية المدقق في اكتشاف الأخطاء و الغش و ما مدلولاتها في أرض الواقع .

النتائج المتوصل إليها

- لقائمة الدخل تأثير كبير في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية .
- جودة المعلومات في قائمة الدخل تتأثر بمدى الثقة الممنوحة لنظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع .
- جودة معلومات القوائم المالية من جودة التدقيق ومدى استقلاليته و حياد المراجع .

آفاق البحث

هذه المذكرة البسيطة التي تحوي الإشكالية دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة قائمة الدخل تعتبر جزء من موضوع أهم من ذلك ألا وهو منظومة المعلومات و كيفية استغلالها من طرف المراجع الخارجي في إطار مقارنة القوائم المالية .

قائمة المراجع

قائمة الكتب

- 1 - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001
- 2 - يوسف محمود جربوع ، نظرية الحاسبة ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن 2004.
- 3 - عاطف الأخرس ، إيمان الهيني ، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها ، دار البركة للنشر و التوزيع،عمان، الأردن. 2000
- 4- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة(طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS)، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009 .
- 5 - رأفت سلامة محمود و آخرون ، علم تدقيق الحسابات ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2011.
- 6 - محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر 2003
- 7- محمد سمير الصبان و عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المالية في شركات الأموال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000.
- 8- أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي الدر الجامعية ، الإسكندرية،مصر2005
- 9- حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة، ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2007.
- 10 - خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات .دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن2008.
- 11 - خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS،إثراء للنشر و التوزيع، 2008.
- 12 - محمد السيد سرايا ،أصول وقواعد المراجعة و التدقيق،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،مصر 2002.
- 13- أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن، 2000
- 14- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن ، 2006.

15- حسين القاضي و حسين دحدوح :أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية،مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ,عمان,الأردن1999.

16- أحمد نور, مراجعة الحسابات ,الدار الجامعية الاسكندرية , مصر 1984.

17- محمد الفيومي و عوض لبيب .أصول المراجعة ,المكتب الجامعي الحديث.عمان الأردن 1998.

18- محمد نصر الهواوي, دراسات في المراجعة, مكتبة غريب للنشر و التوزيع , القاهرة , مصر2003.

قائمة المذكرات

1- عزة الأزهر,عرض و مراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية ,مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق (غير منشورة),جامعة سعد دحلب البلدية 2009

2- شناي عبد الكريم,تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية ,مذكرة ماجستير تخصص محاسبة (غير منشورة) جامعة العقيد الحاج لخضر ,باتنة ,2008-2009

3- ناصر محمد علي المجهلي :خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير,تخصص محاسبة , جامعة باتنة , 2008/2009

4- زلاسي رياض ,إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية,مذكرة ماجستير تخصص محاسبية و جباية(غير منشورة) كلية العوم التجارية,جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2009/2010 .

5- لقلطي الأخضر ,مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر ,مذكرة ماجستير تخصص محاسبة(غير منشورة),كلية العلوم التجارية,جامعة لحاج لخضر,باتنة 2008-2009.

6- اسماعيل جوامع ,محاضرات التدقيق المحاسبي ,السنة 2 ماستر مادة التدقيق ومحافظة الحسابات السداسي الأول كلية العوم التجارية ,جامعة محمد خيضر,بسكرة2012/1013

7- بن يخلف آمال. المراجعة الخارجية في الجزائر, مذكرة ماجستير(غير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية و التسيير,جامعة الجزائر جانفي 2002.

8- بن جميلة محمد ,مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة, مذكرة ماجستير تخصص قانون الأعمال (غير منشورة),كلية الحقوق,جامعة منتوري قسنطينة,2010-1011.

المراجع بالفرنسية

. A.Couret & J.Igalens & H.Penan : La certification, collection Que sais-je? 1995-1

مواقع الانترنت

. www.n-alforat.com/vb/threads/21638 -1

. http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=51826 -2

. http://google.123.st/t2120-topic -4

الجرائد الرسمية :

1- المادة رقم 6 من قانون 96 - 136 المؤرخ في 15 / 04 / 1996 في الجريدة الرسمية الخاص بالعمل المهني.

2- قانون 88-01 / 88-04 الصادر في 12 / 01 / 1988 . الجريدة الرسمية .

3- القانون 91-08 الصادر في 27 / 04 / 1991. الجريدة الرسمية.

4 - الجريدة الرسمية العدد19، الصادرة في 25 مارس 2009.

المجلات

1- مجدي محمد سامي , دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية. مجلة جامعة الإسكندرية , مصر , العدد2 , المجلد رقم 46 , 2009 .

الملتقيات

1- نصر الدين بن النذير، عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول، الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي و المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، 17-18 ماي 2008 .

2- أوسريز منور، مجبر محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، أبحاث الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي و المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، الجزائر أفريل يومي 15-16، 2009 .

3- قصابي إلياس، راحلية بلال، عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، أبحاث الملتقى الدولي حول: معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (متطلبات التوافق و التطبيق)، المركز الجامعي بسوق أهراس، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 25-26 ماي 2010.